الأمم المتحدة A/51/PV.21

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٢١
الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بافول هامزيك، وزير خارجية سلوفاكيا.

السيد هامزيك (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، يا سيدي، بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وبأطيب التمنيات بالنجاح في هذه الدورة.

أود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على قيادته وعلى مساهمته الشخصية في الإنجازات الإيجابية لدورة العام الماضي.

احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وكانت تلك فرصة طيبة لا للتفكير في التاريخ والدروس المستقاة من الماضي فحسب، وإنما أيضا لتحديد أولويات ومهام جديدة للسنوات القادمة. ومن الواضح أن على الأمم المتحدة، لكي ترقى الى مستوى التوقعات، أن تكيف نفسها للتصدي للتحديات الجديدة. وسلوفاكيا تدعم جميع الجهود التي من شأنها أن تساهم في تعزيز ديمقراطية، وشفافية، وكفاءة عمل الأمم المتحدة.

إن الحاجة الى الإصلاح في الأمم المتحدة أمر تأكد مرة أخرى بسبب وضعها المالي الصعب حاليا. ولا يمكن علاج هذا الوضع إلا إذا أوفت كل الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في وقت مناسب ودفعت متأخراتها، وإذا تم اعتماد صيغة جديدة أنسب لتحديد الأنصبة المقررة استنادا الى قدرة كل بلد على الدفع. وفي هذا الصدد، تقدر سلوفاكيا مقترح الاتحاد الأوروبي للإصلاح المالي للأمم المتحدة، وترحب بإجراء مناقشة مفتوحة وعملية في هذا السياق.

وأود أن أؤكد أن سلوفاكيا، التي دفعت مساهماتها في الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد، مستعدة أيضا لأن تتحمل حصتها العادلة من المسؤولية عن تمويل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. والآن بعد أكثر من ثلاث سنوات من قبولنا عضوا في الأمم المتحدة، حان الوقت لوضع سلوفاكيا في مجموعة مناسبة لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ضوء البيانات الاقتصادية المتوفرة، ومقارنتها ببيانات بلدان عديدة أخرى في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86376

9686376

منطقة وسط أوروبا، نحن على اقتناع تام بأن سلوفاكيا يجب أن توضع في المجموعة جيم، ونرى أنه لا يوجد سبب ملح لزيادة تأجيل هذا القرار. وبطبيعة الحال، أنه ليس في اتخاذ هذا القرار إخلال بإجراء عملية استعراض شامل للطريقة التي يتعين اتباعها في توزيع نفقات الأمم المتحدة المتصلة بعمليات حفظ السلام. ولكن إسهامات أية دولة عضو عن السنوات ١٩٩٣-١٩٩٧ يجب ألا تقدر إلا على أساس الجدول المنطبق على تلك الفترة.

ويحظى مجلس الأمن باهتمام كبير في إطار الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة. وتؤيد سلوفاكيا إصلاح مجلس الأمن وترى أن زيادة عدد أعضائه يجب أن تكون معبرة عن مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وقد زاد مؤخرا عدد أعضاء مجموعة دول شرق أوروبا بأكثر من الضعف، ويجب أن تؤخذ هذه الحقيقة في الحسبان في عملية إصلاح مجلس الأمن. والبلدان القادرة على تحمل المسؤولية العالمية يجب أن تمنح المركز الذي تستحقه في مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد الأعضاء يجب ألا تكون معوقة لفعالية مجلس الأمن أو لعملية اتخاذ القرار فيه، وبالتالي يجب أن تكون الزيادة محدودة.

وقد قدمت الى الأمم المتحدة اقتراحات عديدة تثير الاهتمام. وترى سلوفاكيا أن من واجبنا أن نبحث عن العناصر الإيجابية في هذه الاقتراحات وأن نبذل قصارى جهدنا لكي نتوصل الى حل يكون مقبولا بصفة عامة. وقد دلت الممارسة على أن زيادة دور البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس الأمن يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في التنفيذ الفعال لقراراته، مما يحسن سلطته وسمته الديمقراطية.

وتؤيد سلوفاكيا بشدة جهود الأمم المتحدة الرامية الى صيانة السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات الصعبة، أصبحت الجمهورية السلوفاكية أخيرا عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح، وبذلك ملأت الفراغ الذي سببه زوال تشيكوسلوفاكيا السابقة من الوجود.

وسلوفاكيا، بصفتها بلدا يستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها، تؤيد تأييدا لا لبس فيه كل الخطوات التي تمنع انتشار الأسلحة النووية وتهيئ الظروف الملائمة للقضاء عليها في نهاية المطاف. ولهذا، رحبنا بقرار العام الماضي الصادر عن المؤتمر الاستعراضي الخامس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقاضي بتمديد تلك المعاهدة الى أجل غير مسمى. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، صوتنا لصالح اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان لي شرف التوقيع عليها باسم الجمهورية السلوفاكية يوم الاثنين الماضي. ونأمل أن تدخل قريبا حيز النفاذ فتصبح قانونا يحكم العلاقات الدولية، مما يجعل العالم مكانا أكثر أمنا.

إن المجتمع الدولي يولي اهتماما كبيرا لاتفاق هام آخر لنزع السلاح، وهو اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد سبق أن صدقت سلوفاكيا على هذا الصك الهام، وهي تحبذ الاستئناف السريع لعملية التصديق لكي تدخل حيز النفاذ.

ونحن نعتبر أن المشكلة التي تشكلها الألغام البرية المضادة للأفراد مشكلة خطيرة. ولهذا نرحب بالمبادرات التي ترمي الى فرض حظر على استعمال هذا النوع من الأسلحة وتخزينه وإنتاجه ونقله. ومن جانبنا، فقد سبق أن أعلنا وقفا من جانب واحد لتصدير هذه الأسلحة التي تتسبب في إحداث إصابات غالبا ما تكون ضحيتها السكان المدنيين الأبرياء.

ولا تزال عمليات حفظ السلام تشكل جزءا رئيسيا من أنشطة الأمم المتحدة. وترى سلوفاكيا ضرورة الاستمرار في تطويرها من خلال تعزيز عناصر الدبلوماسية الوقائية، مع دعم بعدها الإنساني والتوسع في إدماج المكونات المدنية ضمن كل مراحلها. والدليل العملي على جهود سلوفاكيا لتنفيذ الأهداف الأساسية للأمم المتحدة يكمن في مشاركتنا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

وسلوفاكيا، بصفتها بلدا يساهم بقوات، تفهم أهمية الحماية المناسبة لموظفي الأمم المتحدة. ولها فقد سبق أن صدقنا على اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. فذوو الخوذ

الزرقاء الشجعان، رجالا ونساء، جديرون بحماية أكبر. ونحن نناشد كل الدول الأخرى التي لم تصبح أطرافا بعد في هذه الاتفاقية أن تصدق عليها في أقرب وقت ممكن.

إن القارة الأوروبية كانت مسرحا لحربين عالميتين في الماضي. ولهذا، من المهم للغاية أن نولي اهتماما كبيرا بمسائل الأمن والسلم في هذا الجزء من العالم. إن التقليل من فداحة الحالة في أراضي يوغوسلافيا السابقة أدى الى وقوع مأساة بشرية فادحة حلت بملايين الأبرياء هناك. وإن عقد اتفاقات دايتون، وقبل كل شيء تنفيذها بنجاح، إنما يمثلان نقطة تحول نحو التسوية السلمية لهذا الصراع المؤلم، لا من زاوية المشاركين المباشرين فيه فحسب، بل في السياق العالمي أيضا. ويضطلع المجتمع الدولي بدور لا عوض عنه في هذه العملية أيضا من خلال آليات الأمم المتحدة. وسلوفاكيا على استعداد للمشاركة الكاملة في تعمير الاقتصادات التي دمرت في المنطقة. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ١٠٧٤ (١٩٩٦) الذي اتخذ قبل يومين فقط.

وصيانة السلم والأمن في بقاع أخرى من العالم أمر لا يقل أهمية عما سبق ذكره. والحفاظ على استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط جزء هام من ذلك. ويجب علينا ألا نسمح بإنهاء عملية السلام ولا بتدمير النتائج التي تحققت الى الآن.

ونلاحظ بعين القلق تنامي القلاقل وانتشار الصراعات في القارة الأفريقية. وسلوفاكيا تدعم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأخرى المعنية، بحثا عن حلول سلمية تقضي على الأزمات والعنف.

كما تؤيد سلوفاكيا جهود الأمين العام للتوصل الى حل دائم لمسألة قبرص، حل يضمن احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبلدي مستعد لمواصلة بعثته للمساعي الحميدة بتنظيم اجتماعات بين زعماء الأحزاب السياسية للطائفتين القبرصيتين.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، نؤكد على الحاجة الى التعاون المتبادل الفعال من كل الكيانات المعنية، الى جانب تعزيز الدور التنسيقي لإدارة الشؤون الإنسانية. ونرى أن الإنذار المبكر، بوصفه عنصرا من عناصر الدبلوماسية الوقائية، والرد السريع من جانب المجتمع الدولي استجابة لحالة أزمة طارئة هما عاملان يؤثران تأثيرا كبيرا على النتائج الشاملة. ودور إدارة الشؤون الإنسانية في تعمير الأقاليم التي تعاني من الصراعات المسلحة، بما في ذلك إزالة الألغام، دور هام أيضا.

ولكن الصراعات الدولية والحروب الداخلية ليست التهديدات الوحيدة للأمن الدولي والحروب الداخلية ليست التهديدات الوحيدة للأمن الدولي واستقرار الدولي. فالأعمال الإرهابية والأنشطة الإجرامية المنظمة العابرة للحدود تقوض المجتمعات الديمقراطية وتصبح عدوها المشترك. ونحن نؤيد بقوة التعاون الدولي الذي يستهدف قمعها والقضاء عليها. وسوف ندرس باهتمام المبادرات العديدة الآتية في أوانها، التي طرحت أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، مثل مبادرات بولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونحن مقتنعون بأن منح مركز المراقب للشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) في الجمعية العامة سيكون له أثر إيجابي على أنشطة المنظمتين في هذا الميدان، وسيمكنهما من التعاون على نحو أوثق.

أما عن حقوق الإنسان، فلا شك أنها ستظل تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة. فالاحترام التام لحقوق الإنسان شرط أساسي للحرية والعدالة والاستقرار والسلام. ونحن نثني على الجهود المبذولة لزيادة كفاءة برامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان وسياسته الهادفة الى تحويل مركز حقوق الإنسان إلى منسق عام لسياسات وإجراءات حقوق الإنسان في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن سلوفاكيا، في أقل من أربع سنوات من تأسيسها كدولة، نجحت في إرساء نظام قوامه المؤسسات الديمقراطية. وقد أدرجت في تشريعاتها جميع الالتزامات الواردة في صكوك حقوق الإنسان ذات

الصلة. وبلدنا يحترم سيادة القانون ويكفل لكل المواطنين الداخلين في إطار ولايته القانونية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك احترام الحقوق الفردية للأشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية.

وقد أنشأنا، كهيئة استشارية للحكومة السلوفاكية، لجنة تنسيقية مشتركة بين الوزارات لقضايا المرأة، غايتها تأمين الشروع في تنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ورصد ذلك التنفيذ.

إن قضايا الأسرة وثيقة الصلة بحقوق المرأة وحقوق الطفل. وفي عالم اليوم، تحتاج الأسرة الى حماية أفضل وتشجيع أفضل. فالأسرة المتينة هي أساس المجتمع السليم. وقد أنشئ مركز دولي لدراسات الأسرة في العاصمة السلوفاكية. ونحن راغبون في التوقيع على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية السلوفاكية والأمم المتحدة بشأن النهوض بمسائل الأسرة عن طريق مركز براتيسلافا الدولي لدراسات الأسرة والأمم المتحدة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة شرط لا غنى عنه للتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحياة الكريمة للبشر في كل ركن من أركان المعمورة. ونحن نرحب بتركيز الأمم المتحدة الجديد المتكامل والشامل على هذه القضايا، كما يتضح من سلسلة المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة أثناء فترة ولاية الأمين العام الحالي، الذي يرجع إليه قسط وافر من الفضل في نجاحها. وعلينا الآن وفي السنوات المقبلة أن نركز على تنفيذ واستعراض التوصيات والنتائج وخطط العمل التي اعتمدت في ريو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجينغ واسطنبول. ونرى أن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إجراء سليم يأتي في حينه. وبوصفنا عضوا جديدا في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، سنولي اهتماما خاصا لهذه الأنشطة.

وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور أساسي في تعزيز الأنشطة الدولية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ فدوره التنسيقي مطلوب. ونحن ندعم الجهود الرامية الى النهوض بكفاءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتبسيط إجراءاته. وينبغي أن تكون دوراته أكثر تركيزا على قضايا الساعة. والعلاقة مع لجانه الفنية تتطلب مزيدا من التأمل والتحسينات. كما ينبغي تجنب الازدواجية غير اللازمة في عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ يبدو الآن أن طرح المسائل الاقتصادية للدراسة في اللجنة الثانية والمسائل الاجتماعية للدراسة في اللجنة الثالثة أمر ينطوي على فصل مصطنع بصورة متزايدة بين الأمور. وحيث أن هذه كلها مسائل مترابطة فإن إيجاد علاج سليم لهذا الفصل المصطنع أمر لا بد وأن يعود علينا بالفائدة. وقد يتطلب الأمر إعادة توزيع المسؤوليات من جديد فيما بين اللجان الرئيسية.

والصلة المتبادلة الوثيقة بين قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية تتجلى في عملية التحول الاقتصادي في سلوفاكيا. فالتنمية الاقتصادية في سلوفاكيا بلغت مستوى جديدا، وأصبحت دعائم الانتقال الى اقتصاد السوق راسية الآن على أسس متينة. وتشهد على ذلك النتائج الاقتصادية الإيجابية التي تحققت في عام ١٩٩٥، حيث أصبحت سلوفاكيا البلد الثاني بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من حيث النجاح في تحقيق معدل نمو عال إذ بلغ النمو السنوي الحقيقي لناتجنا المحلي الإجمالي في تلك السنة ٧,٤ في المائة.

إن اقتصاد سلوفاكيا يرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية الاقتصادات الإقليمية والعالمية. وهي، بوصفها بلدا مؤسسا لمنظمة التجارة العالمية، تشارك بنشاط في عملية التكامل الجارية حاليا، وفي تشكيل نظام تجاري جديد على المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف، وفي هذا السياق، فإن تعاون بلدان اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى يمكن أن يكون مثالا يحتذى في مجال اندماج البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي. ونحن ننظر الى هذا الاتفاق، لا على أنه أداة للنهوض بالتجارة بين الشركاء فيه فحسب، بل على أنه أيضا خطوة على طريق الاندماج التام في الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وهو إحدى أولويات سياستنا الخارجية،

الى جانب عضوية منظمة حلف شمال الأطلس، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إننا نرحب بالنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي أكدت على ضرورة تحسين التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز. ويرجى أن يؤدي كل من إصلاح البنية الحكومية الدولية للأونكتاد والتركيز على عدد أقل من الأولويات بغية إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، الى تجديد مركز الأونكتاد في الاقتصاد العالمي.

وسيكون الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة فرصة جيدة لزيادة توطيد الدور التنظيمي للمنظمة، وتعلق سلوفاكيا أيضا أهمية خاصة على التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة. ونحن مهتمون بالمشاركة بنشاط في تحسين أدائها.

وأنا على اقتناع بأن الأمم المتحدة ستثبت صلاحيتها في المستقبل، كما فعلت حتى الآن، وستؤكد دورها الفريد في نوعه في مجتمع الأمم. والجمهورية السلوفاكية على استعداد لبذل قصارى جهدها لبلوغ هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو نائب رئيس وزراء جزر سليمان، سعادة الأونرابل داني فيليب.

السيد فيليب (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا إذ نبدأ النصف الثاني من القرن الأول من عمر الأمم المتحدة، ونعمل تحت رئاسة دبلوماسي تتضمن سيرته المهنية المشرفة الخدمة في أربع من مناطق العالم الخمس الكبرى. وقد أظهر مهارة وحضور ذهن وحسن استعداد للتنكيت في عمله ممثلا دائما لماليزيا. وإنني ألاحظ بشيء من التعجب آخر انجازاته: جعل هذه الجمعية تبدأ كل جلسة من جلساتها في الوقت المحدد تماما. وإن في هذا لبشير حقا بنجاح جهودنا هنا.

أما السيد فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال فقد ترأس الدورة الخمسين للجمعية العامة بالبراعة الذهنية والامتياز اللذين اتسمت بها حياته المهنية برلمانيا ومدرس قانون. ونحن مدينون له بالكثير.

في العام الماضي، وجهت التحية إلى الأمين العام، وإلى نساء ورجال الأمانة العامة، والوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة لعملهم غير العادي خلال هذا الوقت الصعب في تاريخ المنظمة. وجزر سليمان تثني عليهم جميعا. وإنه لمن الصعب الصمود في وجه النقد العنيف الذي ليس له ما يبرره والموارد المالية غير الكافية مع القيام في الوقت نفسه بمهمة معقدة هي إعادة تنشيط الأمم المتحدة للوفاء باحتياجات عالم يمر بتحول سريع.

هذا الصباح، ونيابة عن جزر سليمان، وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان من دواعي سروري بشكل خاص أن أقوم بهذا لأن إجراء التجارب النووية ونزع السلاح النووي مسألتان حاسمتان بالنسبة لشعب بلدي. وخلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، عملت جزر سليمان مع الدول الشقيقة لها في محفل جنوب المحيط الهادئ، وحوض المحيط الهادئ، على اعتماد القرار ٥٠/٧٠ ألف بشأن التجارب النووية. وإذ لاحظت الجمعية العامة القلق الدولي بشأن التجارب النووية التي أجريت مؤخرا والآثار السلبية المحتملة للتجارب النووية تحت سطح الأرض على الصحة والبيئة، شجبت بقوة جميع التجارب النووية وحثت بقوة على وقفها فورا.

لقد كانت الجزر والجزر المرجانية في المحيط الهادئ هي المواقع التي ظلت تجري بها التجارب النووية لمدة ٥٠ عاما. ولقد نزح الناس وتحطمت البيئة الهشة. ونحن نرحب بانتهاء التجارب على الأسلحة النووية، ولكن متى تقبل الدول التي أجرتها مسؤوليتها عن دفع قيمة الأضرار الطويلة الأجل وعن المساعدة في إعادة التوطين واستعادة الإنتاجية الاقتصادية؟

وجزر سليمان ترحب أيضا بتوقيع "تونغا" وأيضا توقيع وتصديق فانواتو على معاهدة جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على بروتوكولاتها.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، استمع قضاة محكمة العدل الدولية لمدة أسبوعين الى الحجج التي تساعدهم على إصدار فتوى طلبتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بشأن السؤال التالي: هل التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في أي ظرف من الظروف يكون مسموحا به بموجب القانون الدولي؟. وقد عملت جزر سليمان بشكل وثيق مع جزر مارشال وساموا الغربية في إعداد وعرض الدفع أمام المحكمة - بالتعاون مع دول أخرى - بأن استخدام حتى أصغر الأسلحة النووية سيشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني. وهذه الفتوى التي تمثل نقطة تحول والتي أصدرتها المحكمة يوم ٨ تموز/يوليه أيدت موقفنا الى حد كبير. وللأسف، فإن الدول النووية التي قدمت حججا ضدنا أمام محكمة العدل الدولية ترى الأمر على نحو مخالف. ونحن نتطلع الى المناقشة التي ستجري بشأن هذه الفتوى التي أدرجت على جدول الأعمال بفضل مبادرة ماليزيا.

إن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا، وفتوى محكمة العدل الدولية، واعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أيًّا كانت عيوبها، وتقرير لجنة كانبيرا، خطوات تبين جميعا أن هناك قوة دفع متوفرة لإقرار أهداف وجداول زمنية للقضاء على جميع الأسلحة النووية. ومع أن غالبية الدول تؤيد هذا، فإنها لا تملك محفلا يمكنها أن تطور فيه أفكارها وتصوغ فيه استراتيجيتها. وجزر سليمان تقترح إنشاء محفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. على أن يسعى ذلك المحفل الملتزم بالقضاء على الأسلحة النووية الى الاتفاق على نهج موحد للتنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورصد التقدم المحرز لتحقيق هذه الغاية. وعلى أن يعمل المحفل كذلك من أجل تطبيق ترتيبات من قبيل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والربط بين المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية توطئة لتطويرها الى نظام عالمي للخلو من الأسلحة النووية.

وجزر سليمان تؤيد البيان الذي أدلى به هنا في الأسبوع الماضي، وزير الشؤون الخارجية لجزر مارشال بالنيابة عن محفل جنوب المحيط الهادئ. وجزر سليمان، باعتبارها عضوا في اللجنة الوزارية لمحفل جنوب المحيط الهادئ المعنية بكاليدونيا الجديدة، ترحب بالتقدم في تنفيذ اتفاقات ماتينيون الذي يسرته فرنسا والأطراف ذات الصلة.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، فإن البيئة والتنمية والتجارة الدولية أمور لها أهمية قصوى. ونحن نحتاج بصفة عاجلة الى وضع ترتيبات شاملة للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في منطقتنا. وقريبا ستوقع جزر سليمان على اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. كما أنها ستصدق على هذا الاتفاق.

والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في ١٩٩٧ لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١ تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لجزر سليمان. ونحن نسعى الى التوصل الى أساليب عملية لتحسين الجهود الإقليمية الجارية لتحقيق أهداف جدول الأعمال.

أما تقرير التقييم الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فإنه بمثابة دعوة للمجتمع الدولي للإسراع بالمفاوضات حيث أن هذه المشكلة العالمية تتطلب حلا جماعيا. وما فتئت جزر سليمان تؤيد بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وإذا لم يتحقق قريبا تخفيض انبعاث غازات الدفيئة الى أدنى مستوى فإن بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية سيتعرض للخطر. وبالإضافة الى ذلك، فإن الإدارة المستدامة والمحافظة على غاباتنا أمران أساسيان بالنسبة للتنوع البيولوجي واقتصاد البلاد.

وفي المحيط الهادئ تعتبر الشعاب المرجانية الموفورة الصحة عنصرا أساسيا في الإدارة الناجعة للمناطق الساحلية، وعلى ذلك نحن نشارك في المبادرة الدولية للشعاب المرجانية كما أننا سنشارك في منطقتنا في عام الشعاب المرجانية في ١٩٩٧. ومع أن هذه الجهود قيِّمة، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي

عمله. والتقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة عن أنشطة برنامج عمل بربادوس في منطقة المحيط الهادئ يبين نطاق وحجم المشاكل التي يواجهها المواطنون في البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

ولا بد أن يعتمد مستقبل جزر سليمان على استراتيجية تنمية يكون الفرد محورها. ويقوم صنع القرار فيها على عملية مشاركة في الاتجاهين بين القاعدة والشعبية والقيادة. وفي بلد لا يزيد عدد سكانه على ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة تختلف أصولهم العرقية واللغوية، ويعيش ٨٠ في المائة منهم في بيئات ريفية فوق مئات الجزر المنتشرة على مسافة ١ ٦٠٠ كيلومتر في المحيط لن يصلح إلا هذا النظام. وقد أدخلنا تعديلا كبيرا في نظام الحكم المحلي لدينا بقصد زيادة مشاركة المجتمع الريفي الى أقصى حد ممكن في التخطيط وفي صنع القرار. وبذلك يمكن توجيه المساعدة الإنمائية الخارجية الى الجهات التي تحتاج إليها أشد الحاجة. ونحن نشجع الاهتمام بالصحة العامة وبمحو الأمية. وكهربة البلاد. ولهذا فإن الانتهاء مؤخرا من إقامة أول قرية تستخدم الطاقة الشمسية يعتبر أمرا هاما بالنسبة لنا. ونحن نشجع الاعتماد على النفس في تنمية القرية تنفيذا لجدول أعمال الموئل. إن مصادر الطاقة الشمسية والمصادر المتجددة الأخرى مثل المياه والرياح ستعزز خطط التنمية في البلاد في النواحي الاقتصادية والتعليمية والصحية.

ومنذ عدة أسابيع وصلت الشبكة الدولية "إنترنت" الى جزر سليمان. إن توفر أجهزة الحاسوب الشخصي لدى عدد متزايد من مدارسنا الثانوية، وإمكانية إتاحة الحواسيب المحمولة للمدرسين والطلاب إنما يبعثان أملا جديدا في مستقبل بلادي. ونحن نستخدم الآن الشبكة الدولية "الإنترنت" لتعريف المستثمرين والسياح المحتملين بأحوال بلدنا.

إن السلم في منطقتنا ضروري لتحقيق التنمية المستدامة ولذلك تشجع جزر سليمان جهود بابوا غينيا الجديدة لحل أزمة بوغينفيل عن طريق الحوار البناء بين جميع الأطراف المعنية. وقد أدت تدابير بناء الثقة الى تخفيف حدة التوتر بين بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان.

إن جزر سليمان التي تتابع بصبر المناقشات التي تدور بشأن إصلاح الأمم المتحدة تدرك الصعوبات الكامنة والسعي الى زيادة فعالية المنظمة. ونحن نؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن على أساس إقليمي، ونتقدم الشكر لإيطاليا لاقتراحها القيّم. وإذا تقررت زيادة عدد الأعضاء الدائمين كذلك في المجلس تعين تحديد مسؤوليات العضوية الدائمة ومعايير استخدام حق النقض على نحو يحقق الشفافية في هذا الصدد.

لقد دعا إعلان الذكرى السنوية الخمسين الى تنشيط عمل الجمعية العامة باعتبارها جهازا عالميا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي هذا الشأن قدمت مقترحات وجرت مناقشتها. ولا تزال المطالبات بالإنقاص من طول جدول الأعمال تدوي أصداؤها في جنبات هذه القاعات. ومع ذلك فقد رأينا في الأسابيع القليلة الماضية، كيف يمكن أن تكون الجمعية العامة مفعمة بالنشاط عندما يصر أحد الوفود بمهارة وقوة على حسم قضية كبرى ويحشد بفعالية تأييد عدد كبير من الدول الأعضاء لها. وأشير هنا الى العمل الرائع الذي اضطلع به السفير رتشارد بتلر وزملاؤه الاستراليون لتعبئة تأييد ضخم لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فعندما تتوفر الإرادة والالتزام يمكن للجمعية العامة أن تعمل بفعالية تثير الإعجاب وتكسب رضى عالم متعطش الى السلم والأمن والرخاء.

وليس ثمة ما يدعو الى أن يكون مثل هذا الإنجاز أمرا نادرا. وينبغي للجمعية العامة كجهاز عالمي للدول الأعضاء أن تكون قوة للديمقراطية والشفافية والعالمية. وعلى سبيل المثال يسمح الميثاق للجمعية العامة أن تضطلع في اختيار الأمين العام بدور أكبر من الدور الذي قامت به في الماضي. وفي مواجهة تصرف علني في هذا الصدد من جانب إحدى الدول الكبرى، ألا ينبغي لنا الآن أن نسعى الى أن تكون العملية ديمقراطية ومفتوحة حقا؟ هل يمكننا أن نترك هذه المسألة الهامة حتى اللحظة الأخيرة لتكون محل مساومة خلف أبواب مغلقة؟ لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين منذ خمسة وعشرين سنة، القرار ٢٨٣٧ (د - ٢٦) الذي اعترف بالفائدة التي لامراء فيها للمناقشة العامة، وقال إنه ينبغي الاستمرار في

عقدها كل سنة واستخدام الوقت المخصص لها الى الحد الأقصى.

إن المناقشة العامة توفر للدول الأعضاء الفرصة لإلقاء نظرة خاطفة على حالة العالم والأمم المتحدة. وبالاستماع الى البيانات التي تلقى في هذه القاعة الضخمة يعجب المرء بسعة مدى الأفكار والآراء التي تقدمها هذه البيانات. ومن شأن المناقشة أن تعزز قيمة هذه الآراء بالنسبة لنا ولكننا لم ننشئ حتى الآن المحافل اللازمة التي يمكننا فيها أن نستكشف بعمق وجهات النظر التي تطرح هنا. هل يمكننا أن ننكر فائدة الخوض مع زملائنا في مناقشة فكرية؟

وحتى تتقدم الجمعية العامة صوب العالمية، ترى جزر سليمان أن تخفيض الحد الأدنى المعين في جدول الأنصبة المقررة تخفيضا ملموسا، كما اقترح البعض فعلا، أمر لن يؤدي فقط الى تمكين بلدان عديدة في منطقتنا من السعي الى الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة، بل سيساعد أيضا عددا كبيرا من البلدان النامية على سداد أنصبتها السنوية بالكامل وفي الوقت المحدد.

هناك موضوعان محوريان ظهرا بوضوح في مناقشتنا العامة: فبصرف النظر عن أوجه القصور الموجودة في الأمم المتحدة فإنها منظمة لا غنى عنها، ولكن إذا لم تتوفر لها الموارد الكافية والالتزام الحاسم بالتعددية الحقيقية، فإنها لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها نحو شعوب العالم. إن جزر سليمان والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في حاجة الى هذه المنظمة. وسواء تعلق الأمر بالاستثمار، أو بإنفاذ القانون أو بأنواع الحظر المفروضة على التجارة، أو بحقوق الصيد، أو بإلقاء النفايات الخطرة، أو بالكوارث الطبيعية، أو بالحكم الذاتي، أو بالاستقلال، أو بأية مجموعة من هذه المسائل، فإن أهالي الجزر الصغيرة يممون شطر الأمم المتحدة طالبين المساندة.

وقد تكملنا نحن وغيرنا بالنيابة عن جمهورية الصين في تايوان، التي منعت من دخول الأمم المتحدة والتي تسعى إلى الوحدة مع جمهورية الصين الشعبية وتحاول توسيع مجال إسهامها للعالم النامي عن طريق هذه المنظمة. وتأمل جزر سليمان أن تبدأ في المستقبل القريب مفاوضات الوحدة المرتكزة على الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين.

وتتصدى الأمم المتحدة لمسائل هامة مثل: "خطة للتنمية"، وبرامج العمل التي أقرت في المؤتمرات العالمية، والمساعدة التقنية، وديبلوماسية الأمين العام الوقائية، والنظام الدولي الآخذ في الظهور في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تتوجه جزر سليمان بالشكر خاصة للجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودها الرامية لتخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد ولما قامت به من جهد في العناية بالأشخاص المشردين وفي البحث عن المفقودين، ومن بينهم الكويتيون والقبارصة اليونانيون الذين لم يعرف عن مصيرهم شيء حتى الآن، والعديدون من الأشخاص "المختفين".

وتلك مسألة حياة أو موت حتى بالنسبة لمن يعيشون هنا في جزر نائية، وبالالتزام بالإنصاف والديمقراطية والتسامح المستند إلى التعددية والعالمية، يمكن أن تقوم أمم متحدة فعالة تخدمنا جميعا لأجيال عديدة مقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هنغاريا السيد لازلو كوفاكس.

السيد كوفاكس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، ياسيدي، بتهاني وفد بلادي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وفيما تبذلونه من مساع تستند إلى خبرتكم الدبلوماسية الثرية سيكون بوسعكم أن تعولوا على مساعدة وتأييد وفد هنغاريا.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على قيادته باقتدار فائق لدورتنا التاريخية الخمسين.

إن تنوع التحديات التي يواجهها مجتمع الأمم، والصعاب التي تكتنف إيجاد الاستجابات الصحيحة، وأهمية تعبئة المؤازرة على المستويين الوطني والدولي، أمور من المستبعد أن تؤدي إلى جعل التعددية نسيا

منسيا. ولكن في هذا الوقت الذي يتسم بالتغيير، وعلى الرغم من الاتجاهات القوية إلى العولمة والترابط والتكامل، لا يجد القادة السياسيون في متناولهم نهجا صالحا أوحد. والأمم المتحدة نظرا لدورها الفريد وبما لديها من قدرات، يمكن أن تصبح الأداة الرئيسية التي يستطيع المجتمع الدولي من خلالها أن يختار المشاكل التي تتطلب استجابة عالمية وأن يتصدى لمعالجتها.

إلا أن هذه المنظمة لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تتولى أمر الحلول التفصيلية لجميع المشاكل الملحة في عالمنا المعاصر. فالزمن قد تغير. ولا بد للأمم المتحدة أن تتغير هي أيضا. وفي كثير من الحالات قد يستطيع المجتمع الدولي أن يتصرف على نحو أكفأ عن طريق المنظمات الإقليمية أو من خلال الوكالات المتخصصة. ولكن المهم أن تهب الدول التي تتألف منها هذه المنظمة بصوت قوي واحد عندما تتعرض أهداف ومبادئ الميثاق للاختبار. وينبغي أن تقابل انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يكافئها من ردود فعل مشروعة من جانب المجتمع الدولي متصرفا عن طريق الأمم المتحدة.

وما زالت مشكلة نزع السلاح المتعدد الأطراف ومشكلة عدم الانتشار تشكل شاغلا مشروعا للأمم المتحدة وكان تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى مبعث سعادة لنا في العام الماضي. ولم تقتصر هذه الخطوة الهامة على كونها لبنة أساسية في البناء المركب لجهودنا من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح فحسب، وإنما كانت أيضا حافزا على صياغة توافق في الآراء حول اتجاه هذه العملية وديناميتها في المستقبل. وكان من نتيجة العمل المتواصل والمسؤول الذي بذل في إطار مؤتمر نزع السلاح، أن أصبح في الإمكان إعطاء صورة نهائية لنص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤيد هنغاريا هذا النص التوافقي، الذي أحاط بمختلف وجهات النظر والنهج والذي يشكل في ذات الوقت وثيقة متسقة تستشرف المستقبل.

ويعد فتح باب التوقيع على المعاهدة حدثا تاريخيا بارزا. وكانت هنغاريا من بين أوائل البلدان التي شاركت في تقديم القرار ٥٠/٢٤٥. وقد قمت بالتوقيع على المعاهدة في اليوم التالي لفتح باب التوقيع عليها. وهذه المعاهدة ليست نهاية للعملية. فهناك حاجة لبذل مزيد من الجهود المنظمة المتوالية للتوصل إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، وينبغي أن تعطى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مكانها اللائق في هذه العملية. وفي هذا الصدد، فإننا نضم صوتنا إلى الداعين إلى دخولها السلس إلى حيز النفاذ، مما يتيح لعملية نزع السلاح أن تمضي قدما.

وتسعى هنغاريا أيضا بثبات إلى الإسهام في تعزيز الاستقرار والأمن عن طريق الجهود التعاونية على الصعيدين الإقليمي والثنائي. ونحن ننطلع، انطلاقا من علاقاتنا المكثفة مع الاتحاد الأوروبي، إلى بدء المفاوضات المتعلقة بانضمامنا للاتحاد الأوروبي في وقت مبكر. ونحن نؤمن إيمانا راسخا أن توسيع نطاق عضوية معاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي سيوسع من مجال الاستقرار والأمن في أوروبا وسيعزز المشاركة والتضامن عبر الأطلسي. وتسعى هنغاريا في علاقاتها الثنائية مع البلدان المجاورة، إلى الإسهام في تهيئة الظروف المواتية التي تتيح لها جميعا أن تصبح شركاء بالمعنى الكامل للكلمة في مؤسسات التكامل الأوروبي - الأطلسي. وما زالنا على اقتناع بأن توسيع عضوية معاهدة منظمة شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي سيكسب الأمم المتحدة شركاء إقليميين أكثر عونا وكفاءة.

وقد كانت أزمة البلقان امتحانا مؤلما وعصيبا لعزيمة المجتمع الدولي. وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تستخلص بنفسها النتائج من هذه المأساة. وتحرز بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تقدما في الوقت الحالي على طريق إعادة دمج المنطقة سلميا في كرواتيا، مع ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع سكانها وحقوق الأقليات الوطنية في المنطقة. ولا غنى عن الدور الذي تقوم به قوة التنفيذ في البوسنة والهرسك من أجل ضمان تنفيذ اتفاق دايتون. والتعاون القائم في إطار قوة التنفيذ بين الأمم المتحدة ومعاهدة منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا استجابة لمختلف الجوانب التي ينطوي عليها هذا التحدي الكبير إنما يعد مثالا مبتكرا للجهود التي يمكن بذلها لتسوية المنازعات وإدارة الأزمات في المستقبل.

إننا نؤمن بقوة بأن الوجود الدولي القوي ضروري لإتاحة الفرصة للديمقراطية والاستقرار كيما يرسخا جذورهما في المنطقة. وما برحت هنغاريا توفر الدعم الإداري اللازم وتسهيلات العبور لقوات قوة التنفيذ ولحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كما تسهم بالأفراد في قوة التنفيذ وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة معا. وتشكل عودة النازحين واللاجئين وإعادة إدماجهم - بما فيهم الذين وجدوا المأوى في هنغاريا - تحديا مستمرا للمجتمع الدولي. وينبغي أن يواكب جهود التعمير والإصلاح جهود إقامة الديمقراطية وإقرار حكم القانون، وبذلك تتم تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والمنظمة. ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للمواطنين في جهودهم الرامية لإقامة وتنشيط المؤسسات الديمقراطية حيث يترتب على قيام الحكم الصالح والمساءلة إرغام مجرمي الحرب على الابتعاد عن المجرى الأساسي السياسي. ونحن نرى أن ما تقوم به المحكمة في لاهاي هو جزء أساسي مكمل لعملية دايتون للسلام، كما نرى أن ما يقدم لها من تعاون يعدا مؤشرا هاما على مدى استعداد الأطراف لمتابعة الالتزامات التي تعهدت بها بمقتضى اتفاق دايتون والالتزامات الواقعة عليها بموجب الميثاق.

وقد أظهرت تجربة الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك أن الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه في دايتون كان قرارا صائبا. ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء نتائج التصويت التي تعبر عن الانقسام الإثني. وهذا إنما يبرز الحاجة العاجلة إلى الشروع دون أي تأخير ليس له ما يبرره في إقامة هيكل مؤسسي فريد في نوعه للبلاد، والحاجة إلى تيسير إجراء انتخابات بدلية في ظل بيئة سياسية أكثر استقرارا.

إننا نمر الآن بفترة تأمل في قدرات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب المنازعات وإدارة الأزمات. وفي رأينا أن الأمم المتحدة، وهي تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها بمقتضى الميثاق، بحاجة لأن تشكل استراتيجيات استجابتها بعناية أكبر. ولا بد من تعزيز القدرة الوقائية للأمم المتحدة على نحو أكبر. إن إنشاء نظام سليم للإنذار المبكر يجمع بين المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية وحقوق الإنسان والمجال الاقتصادي، أمر من شأنه أن يوسع قاعدة الخيارات ويعزز فرص النجاح في الكشف المبكر عن حالات النزاع. فوجود رصد دولي مبكر يعد في حد ذاته عامل ردع أساسيا. وتوفر المعلومات المتعمقة عن الحالة المعنية من شأنه أن يحفز الجهود الدبلوماسية ويساعد على إيجاد توافق واسع النطاق في الآراء حول نهج العمل الذي ينبغي سلوكه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيرنكويست (جزر البهاما)

وللوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية التي من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية كبرى في نزع فتيل مصادر التوتر من خلال إنشاء آليات ملائمة وفعالة للاستجابة. والأمم المتحدة إذ تفي وفاء تاما بمسؤولياتها عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، يمكن أن تأذن بهذه المساعي وكذلك بالإجراءات التي تقوم بها تحالفات مخصصة تضم القادرين والراغبين فتضفي بهذا الشرعية اللازمة على تلك المساعي والإجراءات. ومن بين المجالات التي ينبغي زيادة استكشافها تعزيز القدرات الإقليمية لحفظ السلام وبناء السلام وكذلك زيادة الطابع التنفيذي لبعض الأنشطة الرئيسية للوكالات المتخصصة.

وقد بدأ العمل في وضع خطة إصلاح الأمم المتحدة في ظل هذه التحديات والفرص الجديدة. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تحديد مجالات التغيير الرئيسية في هياكل التفاوض المختلفة، فإننا نشعر بقلق بالغ لأن عملية الإصلاح الشامل قد فقدت معظم ديناميتها. وفي حين أنه لا ينبغي لنا أن نسمح للعناصر المنفردة التي يتوفر توافق في الرأي بشأنها في عملية الإصلاح أن تصبح رهينة لإحراز تقدم في مسائل غير ذات صلة، فإنه يبدو أن هناك حاجة واضحة للتوصل إلى اتفاق سياسي على الأقل حول الفلسفة الأساسية التي تنطلق منها الفرضيات الرئيسية التي تنبني عليها خطة الإصلاح. وتدرك هنغاريا الصعوبات التي تجعل مسألة إحراز تقدم حقيقي من الأمور العسيرة. وهي على استعداد للمساعدة في إعادة تنشيط قوة الدفع اللازمة للتغيير ولجعل الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة واقعا حيا في وقت مبكر.

ويعتبر النهوض بالحماية الدولية لحقوق الإنسان من العناصر الأساسية للسياسة الخارجية لحكومة بلدي، كما أنه من المهام الأساسية التي أنيطت بالأمم المتحدة من جانب مؤسيسها. وعلى الرغم من النتائج الملحوظة التي تحققت في وضع المعايير وإنشاء آليات التنفيذ، فإنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للإبقاء على تصميمنا على العمل دفاعا عن حقوق الإنسان حيثما تحدث انتهاكات لها. إن النقص المزمن في التمويل، والافتقار إلى التنسيق الفعال، والموقف المتسم بالمراوغة وعدم التعاون الذي تتخذه حكومات عديدة في بعض الأحيان لمما يزيد من إبراز الطابع الملح لهذه المسألة التي تم الاعتراف بها أخيرا عندما تقرر جعل حقوق الإنسان إحدى الأولويات البرنامجية للأمم المتحدة. وفي رأينا أن الأمم المتحدة ما زالت، رغم ما أحرزته من تقدم هام مثل إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، غير مؤهلة تأهيلا كافيا للتعامل مع آخر وأخطر التحديات التي تواجه حقوق الإنسان أي التحديات الناجمة عن الصراع الإثني والمنازعات الأهلية وتفكك الحكومات وانهيار حكم القانون.

وما زال يتم في أحيان كثيرة جدا التغاضي عن أهمية ضمان احترام حقوق الأقليات القومية أو الإثنية والعمل على رصد مدى هذا الاحترام، إذ يوضع الأمر بدلا من ذلك في سياق النفعية السياسية. ومن بين الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات المدرجة على جدول أعمالنا الافتقار إلى الاحترام الكامل لحقوق الأقليات إلى جانب غياب الضمانات السياسية والقانونية والمؤسسية والإدارية الضرورية.

وإذ نشهد اليوم الأهمية المتعاظمة للأنشطة التنفيذية لحقوق الإنسان، يخطر على بالنا حسن توقيت فكرة بناء السلام الوقائي. وهذا لا يعني مجرد إيجاد قدرة وقاية ورصد معززة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بل أيضا تحقيق التوليف والاستخدام الصحيحين للوسائل المتاحة لنا، من الإنذار المبكر إلى الحماية الوقائية. وقد تكون ممارسة تمويل بعض عمليات الأمم المتحدة الميدانية في مجال حقوق الإنسان من ميزانية حفظ السلام، وإسناد دور تنسيقي أكبر للمفوض السامي لحقوق الإنسان من المجالات التي تستحق اهتمامنا الكامل.

وأود أن أبرز حقيقة أن الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة المشاكل العالمية الحاسمة التي يواجهها الجنس البشري الآن ستقرر إلى حد كبير نوعية الحياة في القرن المقبل الذي أصبحنا على مشارفه. واسمحوا لي بأن أشير في هذا السياق إلى أهمية بعض المشاكل المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة. إننا جميعا مطالبون ببذل جهود مطردة لمكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة، وذلك للمحافظة على النظام القانوني الدولي، والانجازات الحالية ولتعزيز امكانيات الديمقراطية والتنمية. وللأمم المتحدة دور هام يتعين أن تضطلع به في تنسيق الجهود الرامية إلى حرمان المتورطين في الأنشطة الإرهابية من الملاذ الآمن وجعلهم يتوقعون التعرض لتدابير صارمة يتخذها ضدهم المجتمع الدولي. إن النشاط الإجرامي العابر للحدود وعمليات غسل الأموال المتصلة بالمخدرات يستلزمان التطبيق الصارم للقانون من قبل هيئات قضائية قوية ومستقلة. ومهمتنا هي أن نستفيد من مزايا التعاون المتعدد الأطراف في هذا الميدان.

وتقف جمهورية هنغاريا على أهبة الاستعداد للعمل في شراكة مع الدول الأعضاء من أجل النهوض بالعمل الفعال والمتعدد الأطراف، ومن أجل ترجمة المثل العليا النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة إلى أفعال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية نيجيريا، سعادة الرئيس توم إيكيمي.

الرئيس إيكيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن وفد نيجيريا، أنقل إلى السيد غزالي إسماعيل تهانينا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ويمثل انتخابه اعترافا بخبرته الواسعة وصدقه ومهاراته الدبلوماسية. كما أنه يمثل إشادة ببلده العظيم. ونحن واثقون بأن عمل الجمعية العامة سيكون ناجحا تمام النجاح تحت رئاسته.

وأود أيضا أن أنقل تقدير وفد بلدي لسلفه السيد ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على الطريقة

الممتازة والإحساس العميق بالالتزام اللذين أدار بهما أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة. وتثني نيجيريا أيضا على السيد بطرس بطرس غالي لما يبديه من نشاط وحيوية وعزيمة صادقة وجدية في اضطلاعه بمهام منصبه كأمين عام يخدم منظمتنا على نحو يستحق الثناء والتقدير.

عندما اجتمعنا في السنة الماضية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لاحظنا أن عددا من التطورات التي حدثت على المسرح السياسي والاقتصادي قد أثر على العلاقات بين الدول وعدل صورة ميزان القوى على الصعيد العالمي. ونحن نسلم بأن الأمم المتحدة ما زالت تعتبر أداة صالحة لتسيير العلاقات فيما بين الدول. ونعيد تكريس أنفسنا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك بشكل خاص النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا المسعى، للأمم المتحدة دور مركزي تضطلع به. وعلى الدول الأعضاء واجب مساعدة الأمم المتحدة في اضطلاعها بمسؤولياتها، تمشيا مع التزاماتها بموجب الميثاق. ويتطلب هذا التزاما سياسيا من جميع الدول الأعضاء، وخصوصا الدول التي يضفي عليها الميثاق وضعا خاصا.

ومن التطورات التي حدثت على المسرح الدولي عولمة الاقتصاد العالمي، وتصاعد الاقتصادات السوقية، وازدياد النمو الاقتصادي في عدد من البلدان، والاتجاه المتعاظم صوب التعددية السياسية وتعميم الديمقراطية.

غير أن أشكال الصراع الجديدة والنعرات القومية الجديدة والإرهاب وزيادة انتشار الفقر والتدهور الاجتماعي العالمي أمور تلقي بظلالها القاتمة على السلم والأمن الدوليين، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية. والزيادة في حدوث الصراعات، سواء في أوروبا أو في أفريقيا أو في الشرق الأوسط والبطء في حلها يعملان على تفاقم التوترات الدولية وتقويض الثقة فيما بين الدول. وعلى الأمم المتحدة واجب في هذا الصدد هو إعادة تحديد دورها وشحذ أدواتها لصنع السلام وحفظ السلام حتى تستطيع التصدي لها بفعالية.

إن السلام لا يتجزأ. فعبء السلام ينبغي أن يتقاسمه الجميع بأسلوب المسؤولية العالمية والتشارك. وأضيف أيضا أن صون السلم والأمن الدوليين ليس مسؤولية حصرية للأمم المتحدة. فللترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية دور هام، وقد أبدت التزامها به.

وإذا كانت مناطق كثيرة في العالم تشهد الآن شكلا أو آخر من أشكال الصراع التي تترك درجات متفاوتة من الآثار على منظومة الأمم المتحدة، فلعله لا توجد منطقة تعد أشد تأثرا بهذه المحنة من أفريقيا، سواء من حيث عدد الصراعات المحتدمة حاليا أو آثارها السلبية، على الناس التي تبلغ حدا يفوق التصور. وتهدد هذه الصراعات الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها الدول الأفريقية لتحقيق التحول الاجتماعي الاقتصادي. ورغم هذا تواصل الدول في أفريقيا العمل المتضافر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي لهذا الوضع. والدور الذي تؤديه آلية درء الصراعات وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية هو دور فريد ينبغي أن ينال دعم المجتمع الدولي. ونيجيريا ترحب بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام.

وفي منطقتنا دون الإقليمية تقدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمبادرة غير مسبوقة في إدارة الأزمات بأن عمدت قبل ست سنوات إلى إنشاء قوة حفظ سلام تابعة لها هي فريق الرصد في ليبريا. ورغم الصعوبات التي صادفناها في هذه العملية نظل ملتزمين في سعينا للمساعدة على وصول العملية الليبرية إلى خاتمتها المنطقية. وفي هذا الصدد تشارك نيجيريا رأي كثير من المراقبين الذين وصفوا اتفاق أبوجا المنقح للسلام والصادر في آب/أغسطس ١٩٩٦ على أنه أفضل إطار قانوني لحل الأزمة الليبرية. ويسرني القول بأن يجري الآن تنفيذ الاتفاق الذي نقح في أبوجا في آب/أغسطس الماضي. وقد أنشئ مجلس دولة جديد برئاسة السيدة روث بير. ومنذ إنشائه حظيت السيدة بيري بالثقة الكبيرة من الأعضاء الآخرين في الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا بل ومن معظم الليبريين. وأغتنم هذه الفرصة كي أناشد جميع الليبريين التعاون مع القيادة الجديدة لصالح السلام في

بلدهم. واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن رئيس دولتنا الجنرال ساني أباشا رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقا مصمم، بالتعاون مع القادة الآخرين في منطقتنا وبدعم المجتمع الدولي كله، على أن يكفل حل الأزمة الليبرية.

ونحن نتطلع إلى أن يقوم الليبريون أنفسهم بتقرير مصيرهم من أجل السلام والمصالحة الوطنية وإعادة التعمير الوطني. ولذلك نجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي بأن يقدم ما تمس إليه الحاجة من دعم مالي ومادي ولوجيستي لتمكين الفريق وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا من الوفاء بولايتيهما على نحو فعال. وفي غضون ذلك نعترف مع التقدير بتجدد تعاون بعض أعضاء المجتمع الدولي مع الجماعة ومساعدتهم لها.

ومما له أهمية كبيرة في السعي من أجل السلام في مختلف المناطق المضطربة من العالم، الحاجة الماسة للحد من أدوات الحرب. ومن دواعي الأسف العميق أن انتهاء الحرب الباردة لم يتمخض عن أي تخفيض ذي بال في التكديس العالمي للأسلحة. وبما أن تكديس الأسلحة وانتشار الصراعات عاملان يعزز كل منهما الآخر، فالحاجة تصبح ماسة إلى أن يحتوي المجتمع الدولي هذا الاتجاه. والتهديد الذي يمثله حاليا تخزين أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، لم يُزل بعد.

ولقد تحقق اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو الاعتماد الذي كان بندا ذا أولوية في جدول أعمال نزع السلاح بالأمم المتحدة. ورغم النواقص في هذه المعاهدة فإن حكومة نيجيريا استطاعت أن تؤيدها وسوف توقعها في القريب. فاعتمادها، الذي يضع نهاية لإجراء المزيد من التحسينات النوعية في الأسلحة والترسانات النووية، يُعد خطوة أولى هامة نحو هدف نزع السلاح النووي. ورجاؤنا أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، الخطوة المنطقية التالية للتفاوض على نزع السلاح النووي في إطار زمني محدود. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية واضحة وواجب واضح في التعاون مع مؤتمر نزع السلاح بصدد التفاوض بشأن تلك المعاهدة.

وقد كان اعتماد معاهدة بليندابا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، إسهاما مهما في بناء الثقة في أفريقيا، فضلا عن كونها تدبيرا مكملا لنزع السلاح. ونظرا للتأييد الساحق الذي حظيت به المعاهدة خارج حدود القارة الأفريقية، فإن مما يوصى به أن تبذل المناطق الأخرى جهودا مماثلة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق سلام. وإذا كان من الأمور المحمودة أن نرى أن أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وقعت برتوكول المعاهدة منذئذ فإننا ننتهز هذه المناسبة كي نحث الدول التي لم تحذ حذوها للآن أن تفعل ذلك حتى يمكن تحقيق الأهداف الكاملة من المعاهدة.

والسلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر. ولا يمكن تأسيس السلام العادل والدائم إلا على الخير العام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب وجميع الأمم. والواقع أنه مما يثير الشجن أن نلاحظ أنه بينما يتزايد رخاء بلدان الشمال يزداد فقر بلدان الجنوب التي تضم أغلبية سكان العالم. وعلينا جميعا أن نسلم ونقر بأن أزمة التنمية المستفحلة التي تواجهها البلدان النامية لا يمكن إلا أن تقوض النظام العالمي الجديد الذي نسعى إلى إقامته.

وأفريقيا بوجه خاص تظل تشهد الآثار المعوقة للديون الخارجية وتردي معدلات التبادل التجاري وتزايد الحواجز أمام التجارة وهبوط تدفقات الأموال والاستثمار وهروب رؤوس الأموال. وتدرك البلدان الأفريقية أن المسؤولية الأولى عن إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية التي تواجه القارة تقع عليها نفسها. ومن ثم فقد سعت إلى وضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي واعتمدت برامج للإصلاح الاقتصادي مؤلمة للغاية. غير أن أفضل مساعيها تظل مقيدة بالمناخ الاقتصادي الدولي السائد وغير الملائم. ونحن نعتقد أن التعاون الإنمائي ينبغي أن يولد ترابطا حقيقيا وفوائد ومزايا متبادلة في سياق شراكة عالمية بدلا من الأسلوب العتيق للعلاقة بين المانح والمتلقي.

وعلينا أن نسلم بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في إحداث عملية التنمية العالمية وفي هذا الصدد يدعو وفدي إلى التقدم السريع في الأعمال الجارية لإعداد خطة الأمين العام للتنمية. وبالروح نفسها، نحث، نحن

المنتمين إلى القارة الأفريقية، المجتمع الدولي على أن يفي بوعوده بمقتضى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد شاركنا لتونا في استعراض منتصف المدة لتنفيذه. ونحن ندرك أن معدل تنفيذ هذا البرنامج كان بطيئا. غير أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إيفاء تعهداتهما المختلفة في هذا الصدد.

وتعتبر نيجيريا أن مبادرة الأمين العام الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة هي مبادرة مكملة، خصوصا وأنها تتوخى التعاون وتنسيق الجهود بين المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز المالية ووكالات الأمم المتحدة للتنمية بشأن مسألة التنمية. واعترافا بدورها كمركز للمواءمة بين إجراءات الدول، فإن المؤتمرات العالمية الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة على نحو ناجح والمعنية بالتنمية - من نيويورك في ١٩٩٠ إلى ريو في ١٩٩٢، وفيينا في ١٩٩٣، والقاهرة في ١٩٩٤، وكوبنهاغن وبيجين في ١٩٩٥، وحتى اسطنبول في ١٩٩٦ - تستحق إشادة خاصة من جانبنا. فالتنفيذ الأمين لقرارت وبرامج العمل التي تمخضت عنها هذه المؤتمرات من شأنه أن يساعد في ردم الهوة القائمة بين الاقتصادات النامية والمتقدمة النمو ويشكل فائدة موضوعية للتنمية. وعليه، فإننا نؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسنواصل تقديم دعمنا التام لذلك.

ونادرا ما يكون من الضروري التذكير بأن العلاقات الدولية المعاصرة قامت على أساس احترام مبادئ التساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتعايش السلمي. وبالتالي فإنها لمسألة تثير قلقا بالغا أن يجري تقويض هذه المبادئ المقدسة على نحو متزايد من جانب بعض الدول القوية. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون بمثابة الحصن الذي يقاوم فرض إرادة القوي على الضعيف.

واليوم تشترك جميع البلدان في مسعى عالمي من أجل الكرامة الإنسانية. فلم يعد يكفينا أن نرضى بتحرر بلداننا من الظلم والهيمنة الأجنبية. وأصبح من المسلَّم به عالميا الآن أنه لا يمكن تحقيق المعنى الكامل للسيادة الوطنية ما لم يكن المواطن الفرد حرا في ممارسة ضميره الصادق. وإن نشأة هذا الضمير الدولي الجديد هو امتداد مشروع لنشأة الأخلاقية الدولية الجديدة في وقت سابق والتي أوقعت الاضطراب في صفوف الاستعمار.

وينبغي ألا ينشأ أي تعارض بين السيادة الوطنية والحقوق الأساسية للفرد. وإننا نرحب بتزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، ولكن ما لم نحرص على إيجاد تحديد دقيق للمعايير التي تحدد ما هي الأعمال التي تشكل حقوق الإنسان على نحو صحيح وما هي التجاوزات التي تهدد أمن الدولة وسلامة ورفاه المواطنين، فإننا بذلك نلحق ضررا عن غير قصد بجوهر الحرية الإنسانية والكرامة الإنسانية. ولذا يجب علينا أن نحترس إزاء استخدام حقوق الإنسان كذريعة للدفع قُدما بمصالح فردية أو جماعية لجزء من المجتمع الدولي ضد مصالح الآخرين.

وفي عالم اليوم، أصبح تصنيف المعلومات وإيصالها وإدارتها مكونا أساسيا من مكونات التنمية. فالبلدان التي تحظى بقدرات تكنولوجية أفضل تميل إلى استخدام تلك القدرات في غير صالح البلدان التي حظيت بقدرات أقل. وبالتالي، ثمة حاجة لإنشاء نظام عالمي جديد للمعلومات، يحترم الحساسيات المشتركة للدول ويحمي قيم ثقافاتها المختلفة.

ويفتقر معظم البلدان النامية إلى الموارد والقدرة التكنولوجية لإيصال المعلومات المطلوبة. وهذا يحد بدرجة كبيرة، من قدرتها على بث أخبار الأحداث التي تقع في مجتمعها على نحو فوري وفعال، متجنبة بذلك النقل المتحيز للأخبار من جانب وسائط الإعلام في البلدان المتقدمة النمو وأن رغبة نيجيريا في أن تكون صديقة لجميع الدول، والتزامنا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإيماننا الراسخ بالمبادئ التي تجسدها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمتنا دون الإقليمية - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - قد تأكدت ولا يرقى إليها شك. وبالتالي كان مثار دهشة الحكومة النيجيرية أن تقوم هذه الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، باتخاذ القرار ١٩٩/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن حالة حقوق الإنسان في بلدنا. ونعتقد أن هذا الإجراء استند إلى حد كبير إلى تقارير وسائط الإعلام

ودون أي تقص لحقائق المسألة. وبالرغم من أن الحكومة النيجيرية لم تكن سعيدة بهذا الإجراء، فإننا قمنا فيما بعد بمبادرة لدعوة الأمين العام لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى نيجيريا للتأكد من الوقائع على الطبيعة. وقامت هذه البعثة بزيارة البلد في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، واضطلعت بعملها دون إعاقة. وفي حين أن تقرير البعثة حدد مجالات التقدم في الحالة الداخلية في بلدنا، فقد تقدمت أيضا بتوصيات بناءة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير نيجيريا حكومة وشعبا لتلك الحكومات التي اتخذت موقفا مبدئيا بعدم تأييد القرار الموجّه ضدنا. ونشير مع الارتياح إلى أنه منذ زيارة بعثة الأمم المتحدة، فإن عددا متزايدا من البلدان أعاد النظر في موقفه بشأن المسألة تأييدا لنيجيريا. ولذا، فإننا نحث الجمعية أن تحيط علما بهذه التطورات الإيجابية.

لقد واصلت الإدارة الحالية في بلدي تحقيق تقدم مطرد في تنفيذ برنامجها الانتقالي إلى الحكم الديمقراطي. وتجري الآن معالجة متدرجة للصعوبات الأساسية التي واجهت بلدنا في جهوده السابقة لبناء ديمقراطية ناجعة، مع مراعاة الوقائع الموضوعية لحالتنا الوطنية، وذلك من أجل ضمان انتقال منظّم وإنشاء هياكل ديمقراطية دائمة للحكم على جميع المستويات في بلدنا. ولقد شجعتنا النتائج الناجحة التي أسفرت عنها الانتخابات التي جرت على مستوى الحكم المحلي في آذار/مارس من هذا العام. وكان من شأن أعداد الناخبين المثيرة للإعجاب في أنحاء البلاد وجو الهدوء العام السائد في بلدنا أن انتزعت التأييد وحسن النية داخل البلاد وخارجها. فالأحزاب السياسية أصبحت الآن مسجلة وتم استئناف أنشطة سياسية كاملة في جميع أنحاء البلاد. وانتقالنا إلى الحكم المدني أصبح يسير الآن تماما في طريق لا رجعة فيه.

وفي تصميمنا على كفالة تأصيل المؤسسات الديمقراطية الناشئة في بيئة اقتصادية خصبة، اضطلعت الحكومة النيجيرية بإصلاحات اقتصادية تستهدف تشجيع النمو السريع والتنمية المستدامة. ولقد تحسن الأداء الاقتصادي الكلي العام مع تنفيذ تدابير خفض التضخم المالي والتدابير النقدية. ويجري بذل الجهود لتهيئة بيئة تفضي إلى النهوض بالاستثمار سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافا بالدور الهام للمالية في تحقيق كفاءة اقتصادية أكبر، تم الاضطلاع بإصلاحات واسعة النطاق في مجال الخدمات المصرفية والمالية لتصحيح هذا القطاع الهام من اقتصادنا الوطني. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأدوات اللازمة قد وضعت في مكانها بغية تكثيف عملية إعادة التنظيم الاقتصادي وتهيئة بيئة تفضي إلى الاستثمار المحلي والأجنبي.

وفي سنة ٢٠١٠، تكون نيجيريا قد بلغت عامها الخمسين كدولة مستقلة وذات سيادة. ومن المتوخى أن تكون نيجيريا قد حققت بحلول ذلك التاريخ ازدهارا اقتصاديا، واستقرارا سياسيا وانسجاما اجتماعيا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أعلنت حكومة بلدنا، قبل أسابيع قليلة مضت، عن حملة اجتماعية واقتصادية جديدة أطلقت عليها اسم "رؤية ٢٠١٠"، تستهدف تطعيم أهداف وغايات اقتصادنا الوطني بأفكار ثاقبة ووصلها ببنية اقتصادية كلية. ومن المزمع أيضا التركيز على مساهمة القطاع الخاص بوصفه محركا لنمو اقتصادنا، ونحث المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم والتشجيع لهذا البرنامج.

وهناك حاجة لتعزيز الأمم المتحدة وإصلاح أجهزتها الرئيسية، بغية أن تستجيب المنظمة بالكامل للغرض الذي أنشئت من أجله. ويجب أن يكون هذا الإصلاح على نطاق المنظومة برمتها ويجب ألا يجري من أجلها فحسب ولكن من أجل تحقيق الكفاية والفعالية. ويجب أن يستهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة بدلا من إضعافها حتى تستجيب على نحو فعال للطموحات المشروعة لجميع أعضائها.

ويتطلب قيام أمم متحدة مسؤولة ونشيطة وجود قاعدة مالية مستقرة. وعدم استعداد الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة وقت استحقاقها، ينطوي على مخالفة للالتزامات الواردة في الميثاق مما يشكل تهديدا لبقاء الأمم المتحدة. لقد واصلت نيجيريا من جانبها دفع أنصبتها المقررة بالكامل ودون شروط في الميزانية العادية بما في ذلك ميزانية عام ١٩٩٦ بصفة خاصة. ولهذا نطالب جميع الدول الأعضاء التي لم تدفع بعد أنصبتها المقررة في الموعد المحدد حتى الآن، أن تقوم بذلك فورا، وبالكامل وبدون شروط.

لقد استحوذت مسألة الشرق الأوسط لعدة عقود، على اهتمام المجتمع الدولي. وتشعر نيجيريا بالقلق بسبب مختلف الحروب وأعمال الإرهاب التي أسفرت عن خسائر لا حصر لها في الأرواح والممتلكات في تلك المنطقة. وليس هناك شك في أننا سنواصل دعم الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل حقه غير القابل للتصرف في وطنه. وهناك وعي متزايد، حتى بين بلدان المنطقة، بأن حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومستقرة لم يعد من الممكن إنكاره. ونطالب جميع الأطراف بتكثيف جهودها لضمان أن تستمر عملية السلم في الشرق الأوسط في مجراها الطبيعي.

إن العالم يواجه لبعض الوقت حتى الآن تصعيدا جديدا في الحوادث الإرهابية. وتدين نيجيريا دون تحفظ جميع أعمال الإرهاب بكافة مظاهرها إذ أن الإرهاب لا يمكن أن يكون بديلا عن الحوار والمفاوضات السلمية في حل الصراعات وسوء التفاهم فيما بين الدول. ونطالب الجمعية العامة بأن تتخذ خطوات إضافية لاستئصال شأفة هذا التهديد الذي يشكل أيضا تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ويعتبر مجلس الأمن، الذي هو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، في حاجة ماسة للإصلاح. ويجب أن يعبر تكوينه عن مبدأ المساواة، والتوازن والتوزيع الجغرافي المنصف. ويجب أن يسعى إلى تصحيح الوضع الشاذ الحالي المتمثل في عدم تمثيل افريقيا في فئة العضوية الدائمة.

بيد أننا يجب أن ندرك أن إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما في فترة تحول، يعتبر عملا شاقا. ويسلم وفدي بالدور الحيوي لمكتب الأمين العام في الإشراف على عملية الإصلاح هذه. وقد كان سعادة السيد بطرس بطرس غالي، بالرغم من المصاعب التي تمر بها الأمم المتحدة وميوعة الحالة الدولية، يبدي التزاما غير عادي لا يكل بمواجهة التحديات التي ينطوي عليها الاضطلاع بمنصبه. وهو يستحق امتناننا ودعمنا المتواصل. ولهذا نود أن نراه يستكمل التغييرات الجذرية التي بدأها، والتي أخذ بعضها بالفعل يؤتي نتائجه المفيدة. وفي هذا السياق، نؤكد مرة أخرى ونؤيد تماما الموقف الافريقي الجماعي بأن افريقيا يجب أن تعطى الفرصة لخدمة فترتين في منصب الأمين العام. ولهذا الغرض، يعتبر السيد بطرس بطرس غالي المرشح الوحيد الذي أوصت به منظمة الوحدة الإفريقية. وينبغي أن يعطى فترة أخرى لخدمة منظمتنا، شأنه في ذلك شأن من سبقوه. هذا هو الشيء المعقول الوحيد الذي يجب أن نعمله. وهذه مسألة مبدأ في بلدنا.

ويسلم وفدي بالمهام الضخمة التي تواجه المنظمة وهي تسعى لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على نحو ملموس، ونود أن نؤكد مرة أخرى التزام نيجيريا بمواصلة الإسهام بفاعلية في تحقيق هدف المنظمة في السلم العالمي والرخاء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة نائب رئيس وزراء ووزير خارجية زائير، السيد جين ماري كيتيوا.

السيد كيتيوا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قمنا نحن الدول، خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، بتجديد إيماننا بالمثل العليا الواردة في ميثاق هذه المنظمة. وهذا يعني أن التجربة الماضية قدمت لنا رؤية جديدة للعالم، ووعيا حادا بتكافل الأمم، وكلها تسعى للعيش والقيام بعمل يلتزم بالسلم والحرية والعدالة.

وبهذه القناعة، يقدم وفدي إلى السيد غزالي اسماعيل أحر تهاني حكومة زائير على انتخابه رئيسا لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين. ونود أيضا أن نهنئ زملاءه من أعضاء هيئة مكتب الجمعية. ونهنئ أيضا سلفه سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال. وقد حاز تقدير الجمعية من خلال الكفاءة والذكاء والمهارة التي أبداها عندما تولى توجيه أعمال الدورة الخمسين.

ونود أيضا أن نشيد عن حق بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وأعضاء الأمانة العامة، على جهودهم الدؤوبة لضمان الأداء السليم لمنظمتنا، وعلى ما أبدوه من رؤية ثاقبة وشجاعة. وتنتهز زائير أيضا هذه الفرصة للإعراب عن تأييدها للسيد بطرس بطرس غالي وهو يتقدم للترشيح لفترة ثانية لمنصب الأمين العام. إن هذا هو ما يجب أن يكون عليه موقفنا.

فقد أتيحت هذه الفرصة لأسلافه من القارات الأخرى؛ ولا يمكن أن تقبل افريقيا غير ذلك.

وخلال نصف القرن هذا، حققت أممنا الحرة أعظم الانتصارات في ميادين التحرير الوطني والاستقلال السياسي. ومع ذلك، ومع اقترابنا من نهاية القرن العشرين، مازلنا نواجه تحديات كبرى في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات في مجال السلم والأمن الدوليين.

ويشكل السلم والحرية والاستقرار معا شرطا مسبقا لا غنى عنه للتنمية. فليس هناك جزء على أرضنا، ولا بلد في العالم، يمكنه أن يشعر بالأمن حقا بينما لا تزال هناك بؤر توتر متبقية. واليوم تتزايد بؤر التوتر هذه في افريقيا، وفي آسيا وفي وسط أوروبا وشرقها.

والحالات السائدة في رواندا، وبوروندي، والصومال، وليبريا، ويوغوسلافيا، وأفغانستان، والشرق الأوسط تشكل كلها أسبابا للقلق على السلم والأمن الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة التي تبقي فعلا هذه المسائل قيد نظرها، أن تواصل بذل جهودها بتشجيع من كل واحد منا.

وفي أنغولا، البلد المجاور لزائير، فإن وفد بلدي بوسعه أن يرى تطورات ايجابية في الحالة الداخلية. فإدماج قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا مع الجيش الوطني الأنغولي ينبغي تعزيزه وتشجيعه لصالح سكان أنغولا بأسرهم.

ولقد عايشت زائير لأكثر من عامين المآسي في بوروندي ورواندا، مما أفضى إلى هجرة جماعية للاجئين من هذين البلدين إلى أراضيها. فهذه الحالة الخطيرة التي ليس بلدي مسؤولا عنها، سببت لنا ولا تزال ضررا إنسانيا وماديا وبيئيا كبيرا واشكالا أخرى من الضرر. وفي هذا الصدد، التزم المجتمع الدولي التحفظ في أعماله، على نحو لا تعليل له، كما لو كان ينبغي لزائير أن تتحمل هذا العبء لوحدها وإلى أجل غير مسمى. والواقع أن سمعة زائير تتعرض للتشويه باستمرار إلى درجة أنها في أغلب الأحيان تتهم خطأ بدعم النشاط المسلح داخل رواندا وبوروندي. وثمة مذكرة من حكومة جمهورية زائير بشأن انعدام الأمن في شمالي وجنوبي كيفو قدمت بالفعل إلى الأمين العام. وقبل أيام قليلة، تعرضت البلدتان الزائيريتان بوكافو ويوفيرا والمناطق المحيطة بهما للقصف بالقنابل من جانب عناصر مسلحة من رواندا.

ولقد استمعت الجمعية إلى عرض رواندا المشوه والخاطئ للحقائق. فالمجازر العرقية وقعت في رواندا في الأعوام ١٩٥٩ و ١٩٩٢ و ١٩٧٢، ناهيك عن عام ١٩٩٤. وجاءت إبادة الأجناس هذه في رواندا. بتخطيط وتطوير وتنفيذ مفصل وبشعور من الابتهاج من قبل روانديين ضد روانديين، وأعني بذلك من قبل زعماء سابقين وحاليين موجودين في السلطة في كيغالي. ويمكن للأغضاء أن يفهموا الآن لماذا عمدت رواندا، وهي تعزز عدوانها المخطط له ضد بلدي، إلى رفض التوقيع على ميثاق عدم الاعتداء، وهو الميثاق الذي تفاوضت بشأنه بطول أناة جميع دول افريقيا الوسطى، بما في ذلك رواندا.

ويعلن وفد بلدي رسميا من فوق هذا المنبر ما يلي: أولا؛ إن زائير لا ولن تقبل أبدا أن تكون مرة أخرى كبش فداء لأحد. وثانيا، إن زائير ستبذل قصارى جهدها من أجل الدفاع عن أمن سكانها وحدودها، وستطلب من شعبها وأصدقائها أن يؤاذروها في دفاعها. وثالثا، إن زائير على استعداد دائم للتعاون مع الحكومتين والشعبين المجاورين في رواندا وبوروندي بغية كفالة العودة الطوعية والمشرفة للاجئين كل إلى بلده. وما لم يحدث ذلك، لن يكون أمام زار من خيار، على منوال ما فعلته حكومات أوروبية معينة فيما يتعلق باللاجئين وبالأشخاص الذين ليس لديهم وثائق، سوى البدء بتطبيق العودة القسرية وغير المشروطة لهؤلاء الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية.

رابعا، وكما ذكر الرئيس موبوتو من على هذا المنبر في العام الماضي، فإن زائير لن تقبل أبدا الأمر الواقع المتمثل في تحول جزء من أراضيها إلى "أرض للهوتو"، سواء من خلال تحدي سلامتها الإقليمية، أو من خلال إنشاء مستوطنات للاجئين على أراضيها. وكل من يفكر في ذلك عليه أن ينساه.

وخامسا، إن زائير، نظرا للتضحيات التي يقدمها شعبها، تطالب المجتمع الدولي بأن ينفذ تنفيذا كاملا الاتفاقات التي تم التوقيع عليها، وكذلك قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تقديم المساعدة الخاصة إلى البلدان المستقبلة للاجئين من رواندا. وأخيرا، تؤكد زائير مجددا الموقف الذي أعلنت عنه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن والذي يتعلق بعقد مؤتمر عالمي بشأن اللاجئين والمشردين بغية إيجاد حل شامل ودائم لمسألة اللاجئين التي يترتب عليها نتائج خطيرة بالنسبة للتنمية والعلاقات الإنسانية وحقوق الإنسان.

وقد تدهورت الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في زائير طوال فترة تحول طويلة استمرت ستة أعوام. وعلى الرغم من هذه الحالة الصعبة، يشرف زائير أن تواصل عمليتها الديمقراطية، وتلتزم بإعادة إرساء سلطة الدولة، وإقامة البنية التحتية الأساسية، وتحسين حالة البلد الاقتصادية والمالية والنقدية، وكفالة أمن الأشخاص والممتلكات، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتتمثل المهمة الرئيسية لزائير اليوم في تنظيم إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وتتسم بالشفافية. لهذا السبب أنشأت لجنة انتخابية وطنية مستعدة الآن لبدء العمل، وهو الأمر الذي لاحظه الوفد الذي أرسله الأمين العام مؤخرا إلى زائير. وعلاوة على ذلك، يقوم والبرلمان الانتقالي حاليا بمناقشة مشروع قانون الانتخاب ومشروع قانون تنظيم إجراء استفتاء دستوري، وتود زائير أن تؤكد مجددا أمام العالم بأسره أن إضفاء الطابع الديمقراطي على نظامها السياسي أمر لا رجعة عنه، بصرف النظر عن الصعوبات التي تواجه بلدنا. ولهذه الأسباب، تطالب حكومة زائير المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الفعالة اليها في إنشاء هذه المؤسسات الديمقراطية الجديدة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧ على أبعد تقدير.

ولا يمكن للديمقراطية أن تتطور وتستمر إلا في بلد يتمتع بتنمية اقتصادية تسمح بتوفير الحماية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وثمة حقوق للإنسان قد تم تعزيزها في زائير قبل عملية إضفاء الطابع الديمقراطي بوقت طويل. وهكذا، فعلى الرغم مثلا من القيود الاجتماعية والثقافية، يتمتع الرجال والنساء في زائير بمساواة سياسية ومهنية، بما في ذلك المرتبات.

إن الرسالة النبيلة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة جديرة بتشجيعنا حقا، وليس لدى زائير ما تخفيه، لذلك قبلت واعتمدت رسميا ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان ويقع مكتبه في عاصمتنا، كينشاسا. بيد أن زائير تشجب وتدين بقوة استخدام قضية حقوق الإنسان عن سوء نية لتحقيق أغراض سياسية كما يتبين من الاتهامات التي لا أساس ولا مبرر لها والتي توجه ضدها في كل دورة من دورات التقييم السنوية للجنة حقوق الإنسان في جنيف.

إن الدبلوماسية الوقائية ينبغي أن تكون هي الأساس بالنسبة لعمليات حفظ السلام. بيد أن الدبلوماسية الوقائية تصبح بلا معنى إذا لم يعطها المجتمع الدولي قطاعا عسكريا دائما متنقلا يمكن نشره حيثما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر. لذلك، وفي إطار اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة وقعت بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، باستثناء رواندا، ميثاق عدم اعتداء في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في ياوندي.

وفي هذه السنة الأولى من نصف القرن الثاني من عمر الأمم المتحدة فإن صون السلام والتلاحم بين الشعوب هما قضيتان على جانب حيوي من الأهمية بالنسبة لنا جميعا. وترى زائير أن اتخاذ القرار الذي يوصي بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الدورة الخمسين للجمعية العامة خطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح النووي الشامل. ونحن نسلم بالطبع بأن هذه المعاهدة ليست خالية من أي نقص أو عيب. فهي تفتقر الى الالتزام القوي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لنبذ استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في علاقاتها مع الدول الأخرى. كما تفتقر الى جدول زمني محدد للتدمير الكامل للأسلحة الموجودة حاليا. وهي لا تشير الى حظر التجارب النووية في المختبرات، وهي الطريقة الحديثة الأكثر تطورا لاستحداث هذه الأسلحة. وعلى الرغم من هذه العيوب، شاركت زائير تلك الوفود التي قدمت

القرار فصوتت مؤيدة النص المقترح. وأود أن أعلن رسميا أن زائير ستوقع هذا النص غدا الموافق ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

ومن على هذه المنصة أناشد الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تنحي جانبا مصالحها الأنانية وأن تلتزم بقوة بالسير على الطريق الجديد الوارد في المعاهدة، حتى يصبح عدم انتشار الأسلحة النووية حقيقة واقعة وحتى لا تشكل الأسلحة النووية بعد الآن تهديدا للأجيال المقبلة، وهو ما فعلته منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولا يمكن أن يطمئن لنا بال إذا لم نتخذ إجراء قويا بالنسبة لنزع السلاح التقليدي أيضا.

إنني أنتمي الى منطقة ألقى فيها تجار الموت أطنانا وأطنانا من الأسلحة التقليدية التي تفتك بالناس يوميا. ونحن نحث البلدان التي تقوم بتصنيع وبيع أدوات الموت هذه أن تكف عن الشعور بالرضا إزاء كشوف الأرصدة الموجبة لتجارتها الخارجية التي تشتمل على مبيعات الأسلحة. إن هذا عار في جبين البشرية كلها. وبالنسبة لهؤلاء الذين يعطوننا دروسا في آداب السلوك ومبادئ الأخلاق فإننا نصر على أن ينظروا الى أسلوب حياتهم وأن يكفوا عن بذر بذور الموت والمعاناة. ذلك أن الحق في الحياة والحق في السعادة هما أهم حقين من حقوق الإنسان.

وفضلا عن نزع السلاح. فإن القضاء على الفقر على الصعيد العالمي أمر أساسي لتعزيز السلام وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وفي فجر الألفية الثالثة من المؤسف جدا أن نلاحظ أن هناك أشخاصا يزيد عددهم على بليون شخص يعيشون في الوقت الحالي في ظل ظروف من الفقر لا يمكن قبولها وخارج مجرى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب أوجه الاختلال في الاقتصاد الدولي.

ويرجو وفدي، تصحيحا لهذه الحالة، أن يسترشد الحوار بين الشمال والجنوب على نحو أكبر بدواعي واهتمامات الفوائد والمنافع المتبادلة وكذلك بالتكافل الحقيقي. إن التضامن يتطلب أسعارا أكثر عدالة للسلع الأساسية كما يتطلب حرية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتخفيف أعباء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بغية كفالة النمو المطرد والتنمية المستدامة.

وفي العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا. وكانت تلك المناسبة فرصة لنا للتركيز على إمكانيات القيام بالاصلاح اللازم لهذه المنظمة الفريدة في رسالتها وفي تأثيرها. وأود أن أعرض أفكار بلدي بالنسبة لهذا الموضوع.

إننا نعيش الآن في فترة تتسم بتناقضات غير عادية. وعلى الرغم من النجاحات التاريخية لمنظمتنا ومنها استقلال بلدان عديدة وعملية السلام الجارية حاليا في الشرق الأوسط ونهاية المأساة في جنوب أفريقيا واتجاه الأمم المتحدة الملموس صوب العالمية لا بد أن نلاحظ ببعض المرارة احتدام بؤر التوتر في العالم مما يثير الفوضى واليأس والفقر والموت.

ولهذا السبب، ترى زائير أن مجلس الأمن، وهو جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والذي بحكم عضويته الحالية يفتقد الى الصفة التمثيلية، ينبغي توسيعه وتحسين أدائه. وفي هذه العملية ينبغي أن يكون الاهتمام الرئيسي هو تصحيح الاختلال الواضح في تلك الهيئة. وتوسيع المجلس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار رغبة بلدان عديدة في أن تصبح أعضاء فضلا عن أهمية صون فاعلية المجلس. كذلك ينبغي أن تتحاشى هذه العملية جعل المجلس هيئة تابعة للجمعية العامة. ولهذا السبب، نرى أن التمثيل الجغرافي العادل من شأنه أن يصلح على نحو مناسب الاختلال الصارخ في التمثيل الحالي لمجلس الأمن. ونشجع المجتمع الدولي على أن يولي هذه المسألة تفكيرا عميقا وألا ينسى أن هناك قارة واحدة - هي افريقيا - تجد نفسها في أسوأ وضع في التشكيل الحالي للمجلس.

ونحن نرفض التورط في النزاع القائم حول حق النقض للأعضاء الدائمين. ونحن ضد نشوء فئة من الأعضاء الدائمين من الدرجة الثانية في مجلس الأمن.

وثمة ضرورة للبحث عن سبل لتحسين أداء مجلس الأمن. ومن غير المتصور أن الدول المعنية بمسألة

تناقش في المجلس يمكنها فقط المشاركة في الجلسة الرسمية - إذا عقدت جلسة - للاستماع الى القرار المتخذ. فلو اشتركت الدولة رسميا في المشاورات غير الرسمية بشأن تلك القضية، فإن المعلومات التي تعطيها مباشرة لأعضاء مجلس الأمن من شأنها أن تمكنهم من اتخاذ قرارات حكيمة وواقعية لا قرارات مفروضة. وينبغي أن نتحلى بالشجاعة لوضع حد للطابع المجافي للديمقراطية لتلك الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة. وينبغي أن تعطى الفرصة لكل الأطراف المعنية للدفاع عن أنفسها أمام أعضاء المجلس. هذه قاعدة أساسية لإقامة العدل.

ونحيط علما بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، ونشجعه على مواصلة النظر في هذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للشرف الذي أسبغتموه علي بمخاطبة الجمعية. وباسم حكومة وشعب جمهورية أوزبكستان، أتقدم بأصدق التهاني الى السفير غزالي إسماعيل، من ماليزيا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وإني على ثقة من أن رئاسته ستمكننا من حل العديد من القضايا الملحة على جدول الأعمال الدولي. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا وامتناننا للسيد ديوغو فرايتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين التاريخية، على توجيهاته القيمة ومشاركته الشخصية في حل القضايا التي كان العالم يواجهها أثناء تلك الفترة.

نحن نعتبر صون السلم والاستقرار في آسيا الوسطى والتنمية المستدامة للمنطقة أهم أهداف تعاوننا مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وفي هذا السياق، أود أن أحدد بإيجاز عددا من المشاكل وأن أتقدم ببضعة اقتراحات.

أولا، فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، نحن نرى أننا بحاجة للتحرك من خلال الإقليمية نحو العالمية: أي أن السلام العالمي يمكن تحقيقه من خلال الاستقرار في مختلف مناطق العالم. فالصراعات الإقليمية هي بصورة متزايدة، المصدر المباشر لهذه التحديات الخطيرة والأخطار من قبيل الإرهاب والعنف، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. وهذا هو السبب في أن التركيز الرئيسي لمبادرات أوزبكستان، التي استهدفت ضمان الأمن في منطقة آسيا الوسطى، ينصب على إيجاد طرق لتسوية الصراع في أفغانستان والعمل على استقرار الحالة في طاجيكستان.

ومن أهم عناصر هذه المبادرات فرض حظر على توريد الأسلحة الى أفغانستان. ونحن نرحب بالبدء في مناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن ونؤيد المقترحات الرامية الى الأخذ بنهج شامل وعقد مؤتمر دولي، نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تلعب فيه دورا رئيسيا. ووقف توريد الأسلحة الى أفغانستان شرط لا غنى عنه لأية عملية سلمية. والحظر لا يعني مجرد فرض جزاءات على أفغانستان؛ بل يجب أن يستهدف الذين يواصلون توريد الأسلحة الى مناطق النزاع. وعدم قدرة القوات الأفغانية على مراقبة حدودج أفغانستان يطلب بذل جهود من جانب المجتمع الدولي للتأكد من وقف توريد الأسلحة.

وأود أن أشدد بصورة خاصة على أن جمهورية أوزبكستان، أكثر من أية دولة أخرى في العالم، تسعى الى عودة علاقات الصداقة والتعاون والثقة المتبادلة التقليدية القديمة قدم الأزل مع أفغانستان المجاورة. وهذا هو الهدف الوحيد الذي تسترشد به مبادراتنا الرامية الى تعزيز السلام في دولة أفغانستان الإسلامية. ونريد أن تكون أفغانستان دولة مستقرة غير مجزأة ومفتوحة للعالم الخارجي من أجل التقدم والرخاء. وأنتهز هذه الفرصة لأناشد ثانية الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة لبذل قصارى جهودهم لحل النزاع في أفغانستان الذي يشكل تهديدا خطيرا لا للأمن الإقليمي فحسب وإنما للأمن العالمي أيضا.

ونحن لا نزال نعتقد بأن لآسيا الوسطى خصائصها؛ وأن تطور الأحداث فيها إيجابا أو سلبا

يمكن أن يكون حافزا لحدوث تغيرات إيجابية أو عامل تدمير يؤثر على الحالة فيما يتجاوز المنطقة.

ثانيـــا، يجب أن ندخل القرن الحادي والعشرين بتصور جديـــد لمسائل السلم والأمن في عالم يتغير بسرعة. ويقترن تعزيز السلام العالمي اليوم بمناقشات مكثفـــة وخلافات بشأن زيادة عدد أعضاء مختلف الهيئات الدولية وبشأن وضع نماذج لأمن عالمي شامل في القرن الحادي والعشرين.

وبينما نرحب بهذه التطلعات، يجب أن نلاحظ أن لكل بلد ذي سيادة في هذا العالم المتعدد الأقطاب الحق في أن يقرر لنفسه، وفقا لمصالحه الوطنية، ومع أخذ هويته الإقليمية بعين الاعتبار، ما إذا كان يريد الانضمام الى اتحاد ما، بغض النظر عن موقف البلدان الأقوى. ولا مكان للهيمنة أو الاحتكار من جانب بلدان أخرى، أكثر قوة في حل هذه المشاكل.

ثالثا، فيما يتعلق بموقفنا من رابطة الدول المستقلة، نحن نرى أن بوسع بلدان رابطة الدول المستقلة أن تتعاون في إطار الرابطة على أساس متعدد الأطراف أو ثنائي. وفي الوقت نفسه، نحن نعتقد أنه لا يمكن بموجب القانون الدولي معاملة رابطة الدول المستقلة على أنها وحدة واحدة. ومن غير المقبول أن نسمح بتحول رابطة الدول المستقلة الى تحالف سياسي، أو في الواقع، تحالف عسكري سياسي. وإلا فإن المجتمع الدولي سينزلق لا محالة الى خصومة ومجابهة عالمية. وهذا موقف ترفضه أوزبكستان رفضا قاطعا.

رابعا، لا تزال أوزبكستان تؤيد التخلص التام من الأسلحة النووية وتنظر الى القرار بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اتخذ برعاية الأمم المتحدة، وبفتح باب التوقيع على المعاهدة، على أنه قرار تاريخـــي. ونحـــن نعتبر هذا الحدث أهم مرحلة في تحرير البشرية مـــن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن جانبنا، نضطلع بالعمل الهام لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في إطار نظام منع الانتشار الدولي. ونعتقد أن مبادرة رئيس جمهورية أوزبكستان ستلقى عما قريب اهتماما أكثر في تفاصيلها من جانب مجلس الأمن.

خامسا، أود ثانية أن أوجه اهتمام الدول الأعضاء الى المشاكل الأيكولوجية التي تتجاوز أبعادها حدود الدول. وأود على وجه الخصوص أن أتحدث عن مشكلة بحر الآرال. ويوجد بالفعل عدد كبير من الدراسات العلمية والمؤتمرات الدولية التي يعنى بعضها بالتنمية المستدامة لبلدان بحر الآرال. بيد أن من دواعي خيبة أملنا الكبيرة أننا لا نرى أي انتقال من الكلام الى العمل الفعلي.

وأود أن أشير الى أن أوزبكستان تؤيد اقتراح بريطانيا العظمى بشأن اعتماد إعلان خاص يشجب الإرهاب في جميع أشكاله، وترى أنه اقتراح مناسب من حيث التوقيت.

وليتسنى وجود آلية للأمم المتحدة تعمل على نحو أكثر فعاليـــة في جميع ميادين النشاط، نرى من الضروري إصلاح عدد من أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن. وهذا يتمشى مع حقائق اليوم. ذلك أن التوازن الجغرافي والاستراتيجي للقوة يطرح مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين. ونحن على اقتناع بأن دولتي ألمانيا واليابان اليوم مؤهلتان تماما لأن تكونا عضوين دائمين في مجلس الأمن.

وتؤيد أوزبكستان الإصلاح البناء للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعرب، مع الدول الأخرى، بما فيها إيطاليا التي يستحق اقتراحها اهتماما جديا، عن رغبتنا الصادقة في التأكد من أن الأمم المتحدة آلية يعتمد عليها لصون السلم والاستقرار العالميين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غينيا، سعادة السيد لاميني كامارا.

السيد كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يخالجني مزيد السرور وعظيم الاهتمام إذ أقف أمام الجمعية لأعرب عن التحيات الحارة لشعب غينيا ورئيسها، الجنرال لانسانا كونتي. وأضم صوتي إلى الكثيرين ممن تكلموا قبل في تقديم التهاني الحارة

للسفير غزالي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وانتخابه دليل على تقدير المجتمع الدولي لبلده، ماليزيا، التي تتشرف جمهورية غينيا بالاحتفاظ بعلاقات خاصة معها تتسم بالصداقة والتعاون. وإنني مقتنع بأنه في ظل قيادته السديدة، ستكلل أعمالنا بكل نجاح. وأؤكد له تأييد وفد غينيا وتعاونه في هذه المهمة.

كما أقدم التهانئ لسلفه، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، الذي مكن الجمعية، بمهارته وبصيرته، من معالجة شواغل المجتمع الدولي أثناء الدورة الخمسين.

ويغتنم بلدي، جمهورية غينيا، هذه الفرصة لكي يحيي، بل يؤكد الإشادة بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، الذي ساهم بشجاعته وبذكائه وبجهوده الدؤوبة مساهمة ضخمة في تحقيق المقاصد النبيلة للمنظمة في السلام والعدالة والتقدم. ولهذا يؤكد وفد بلدي من جديد تأييد ترشيحه لمدة ولاية ثانية، وفقا للقرار الذي اتخذ في آخر اجتماع لقمة منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في ياوندي من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وهناك عدد من التحديات التي تهدد اليوم بخلخلة التوازن في الأمم المتحدة ونحن نقترب من نهاية الألف عام. وعلى الرغم من النتائج المشجعة في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين، تستمر صراعات كثيرة تتعارض مع تطلعات الشعوب إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفضلا عن التوترات والصراعات التي تمزق الشعوب، هناك شاغل لا يقل أهمية عما سبق، وهو الفقر والبطالة وسوء التغذية وتدهور البيئة، ولا تزال كلها تهدد وجود بل مستقبل سكان كثيرين في العالم. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة ماسة لإعادة الهيكلة الجذرية لمؤسستنا المشتركة، الأمم المتحدة، لكي تتمكن من التكيف على نحو أفضل مع التغيرات الجارية، ومن الاستجابة الأنسب لتوقعات سكاننا بالنسبة للمسائل الرئيسية التي تشكل تحديا للبشرية، ومن جعل تطلعنا إلى المستقبل مليئا بالأمل.

إن الحاجة إلى منع وقوع الصراعات وتسويتها، وتأييد جهود الدول من أجل كفالة التنمية المستدامة، وتوفير سهولة الوصول إلى السكن الملائم، وضمان التغذية الكافية للجميع، تصبح الآن عناصر لتعزيز حقوق الإنسان. وينطبق ما تقدم بالنسبة لكيفية معالجتنا لآثار عولمة الاقتصاد الدولي من خلال آليات يمكن الاعتماد عليها.

وترحب جمهورية غينيا، بل تشجع بشدة مبادرة اليابان، صديقتنا العظيمة، بوضع استراتيجية جديدة للتنمية وبتنفيذها مع بلداننا. وفي هذا الصدد، تؤيد غينيا عقد المؤتمر الدولي الثاني للتنمية الأفريقية في طوكيو عام ١٩٩٧، وتتعهد بالاضطلاع بدور نشط في أعمال المؤتمر ابتداء من المرحلة التحضيرية إلى انتهاء أعماله. ونحن مقتنعون بأن هناك حاجة ماسة والتزاما بتقديم الدعم القوي لشكل جديد للمشاركة العالمية التي تضم كل الدول، صغيرها وكبيرها.

وجمهورية غينيا، إذ تدرك التحديات الجديدة التي تواجهها البلدان النامية عشية الألفية الثالثة، قد قررت وجوب أن ترتكز دبلوماسيتها على التنمية. وهذا الدور الدبلوماسي الحيوي في مجال التقدم الاقتصادي لن يعزز التزامنا بالتكامل الإقليمي ودون الإقليمي فحسب، بل يزيد من اشتراكنا في التجارة الدولية زيادة كبيرة أيضا.

ويجب أن تظل مسائل السلم والأمن الدوليين في مقدمة شواغلنا. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن الدور الرئيسي للأمم المتحدة يتمثل في مواصلة، بل تكثيف البحث عن طرق وأساليب زيادة فعالية أعمالها في مجالي صيانة السلام والدبلوماسية الوقائية.

ويرحب وفد بلدي باعتماد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت عليها لتوي باسم حكومة غينيا. ونرى أن هذه خطوة هامة نحو نزع السلاح الكامل. وإذا كان للمعاهدة أن تحقق كل أهدافها، والهدف الرئيسي منها هو إنقاذ الإنسانية من الفوضى، فيجب أن توقع عليها كل دول العالم وأن تحترمها. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نسعى معا بهدوء إلى تقديم ضمانات من المجتمع الدولي للبلدان التي تتردد في اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة صوب خلاص الإنسانية،

حيث أن انضمام كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى هذه المعاهدة الهامة يكرس عالميتها في المستقبل القريب.

وفي نفس هذا السياق، يوجه وفد بلدي النداء إلى المجتمع الدولي لتنفيذ تدابير عالمية لحظر الإتجار غير المشروع في المواد الانشطارية، والاتجار غير المشروع عبر الحدود في الأسلحة التقليدية الصغيرة، وانتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها واستخدامها. وهناك أكثر من ١١٠ ملايين لغم منتشرة في كل أنحاء العالم، جاهزة للانفجار في أي وقت ولإصابة السكان المدنيين الأبرياء دون تمييز.

وترحب جمهورية غينيا باعتماد نص البروتوكول الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والمتعلق بالألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، أثناء المؤتمر الاستعراض الثاني لتنفيذ تلك الاتفاقية.

وهناك تهديدات أخرى تؤثر بشدة على السلم والأمن الدولي. وينبغي لمنظمتنا أن تستجيب بحزم لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في المخدرات.

وفضلا عن العواقب العديدة والوخيمة لهذه التهديدات فإنه، نظرا لطابعها الذي يعبر الحدود، يجب اعتبارها مخاطر حقيقية على الصحة والأمن والاستقرار بالنسبة لشعوبنا ولدولنا أيضا.

ووفد بلدي، إذ يرحب بقرارات مجموعة السبعة وروسيا بشأن مكافحة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود، يعتقد أن الاستخدام الأكمل لإمكانات الأمم المتحدة بوصفها أداة لوضع استراتيجيات دولية مشتركة وتطوير التعاون فيما بين جميع الدول في مجال مكافحة الجريمة، يتيح التنسيق بين إجراءات المجتمع الدولي على نحو أكثر فعالية.

ونحن نقدر عالي التقدير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالات أخرى خطورتها في مثل خطورة الإرهاب: مثل غسل الأموال والاتجار بالأطفال، وكل ما يتصل بذلك من جرائم. ومكافحة هذه الآفات التي نكب بها عصرنا هي مهمة كل واحد منا.

وفي أفريقيا أحرز تقدم ملموس في مجال السلام والديمقراطية؛ ومع ذلك، فإن جمهورية غينيا تشعر بالقلق من الصراعات التي لا تزال تجتاح القارة. وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية شهدت الحالة في ليبريا وسيراليون تحسنا ملموسا على الرغم من بعض العراقيل التي نسعى جاهدين للتغلب عليها في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وقوة السلام التابعة لها، أي فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لقد استمر الصراع في ليبريا سبع سنوات طوال؛ وتسبب في موت عشرات الآلاف، وأدى إلى الهجرة الجماعية لمئات الألوف من اللاجئين إلى الدول المجاورة، ومن بينها بلدي، جمهورية غينيا، التي يوجد على أراضيها مئات الألوف من أولئك اللاجئين الذين توفر لهم المساعدة والحماية؛ بينما تتمسك بالحياد التام فيما يتعلق بالدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، في البحث عن حل سياسي يضع حدا لهذا الصراع.

وقد أدت الجهود المشتركة التي تبذلها تلك المنظمة دون الإقليمية مع محافل كبرى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، إلى التوقيع في أبوجا، نيجيريا، على أحدث اتفاقات للسلام. وجمهورية غينيا، ولاء منها لسياستها القائمة على حسن الجوار والحياد، تؤيد بقوة هذه الاتفاقات التي تنص على إجراء انتخابات حرة وتتسم بالشفافية في أيار/مايو ١٩٩٧، وتحرص على تنفيذها الصارم. إن وضع نهاية لهذا الصراع يهم جمهورية غينيا، بلدي، وذلك أساسا بسبب وجود أكثر من ٠٠٠ ٦٥٠ لاجئ على أراضينا، مقارنة بسكان لا يزيد عددهم على ٧ ملايين غيني: أي لاجئ مقابل كل ١٠ سكان. وهذا وضع يندر أن تجد له سوابق في التاريخ. كما أن اشتراكنا في جهود السلام يفرض عبئا ثقيلا على اقتصادنا، ويعرض العديد من مشاريعنا الإنمائية للخطر.

وأود أن أتوجه بنداء عاجل إلى جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع بأن تنفذ اتفاقات أبوجا بالكامل

وفي الوقت المحدد، لصالح الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. كما أن الوعود بتقديم المساعدة التي تعهدت بها البلدان الصديقة والمجتمع الدولي، يمكن، إن تم الوفاء بها في الإطار الزمني المحدد أن تقود خطة التسوية النهائية إلى النجاح. والمبادرات الجارية حاليا في هذا الاتجاه مشجعة للغاية. ونرحب هنا بالإجراء المتخذ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية دعما لجهود السلام التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونشكر الولايات المتحدة بحرارة على مساهمتها الأخيرة في تمويل أنشطة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية.

إن تدهور المناخ الاجتماعي والسياسي في بوروندي يثير اليوم مخاوفنا من تكرار التهديدات التي شهدتها رواندا، البلد المجاور الذي يشاطرها العديد من أوجه التشابه الاجتماعي والتاريخي والثقافي. كما أن استمرار هذه الأزمة يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في المنطقة وللسلام. وهذا ما يستلزم من الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع البلدان المجاورة، أن تشارك بقدر أكبر في البحث عن حل نهائي لهذه الأزمة. ونحن نؤيد تمام التأييد القرار الأخير التي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في أروشا، ضد الحكومة المنبثقة عن الانقلاب العسكري. ونحث جميع أبناء بوروندي وكل أصحاب النوايا الحسنة في العالم أن يدعموا جهود منظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد تسوية سياسية للأزمة في بوروندي وفي رواندا من خلال الحوار والتسامح والمصالحة فيما بين مختلف الطوائف.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤيد حكومة بلدي جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لهذه المسألة، وفقا لخطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة.

وبالنسبة لأنغولا، يحث وفد بلدي بشدة الحكومة الأنغولية واليونيتا أن يثابرا على طريق السلام والمصالحة الوطنية، على أساس تنفيذ واحترام بروتوكول لوساكا.

وعن الحالة في الصومال، لا بد من القول بأن ترك الصوماليين يواجهون مصيرهم بمفردهم، يتعارض مع مثل التضامن في الأمم المتحدة. ويتعين على الأمم المتحدة، بغض النظر عن الصعوبات، أن تواصل المشاركة بنشاط في عملية إعادة السلام إلى الصومال، من خلال البحث المستمر عن آليات للنهوض بالمصالحة الوطنية والسلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد.

وبالنسبة للشرق الأوسط، ما زالت حكومة بلدي تشعر بقلق عميق من التطورات الأخيرة التي وقعت في القدس وغزة والضفة الغربية. إن خطورة هذه الأحداث يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر. ونحن مقتنعون بأن الإسراع بتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا والضفة الغربية، والاستمرار الضروري لعملية السلام هما مسؤولية المجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب يدعو وفد بلدي جميع الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط، ولا سيما إسرائيل وجيرانها العرب، إلى أن يستمروا بشجاعة على طريق السلام من خلال مواصلة المفاوضات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتفاقات السلام.

وجمهورية غينيا، اقتناعا منها بأن الحوار وتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة وتعزيز التفاهم المتبادل أمور تشكل معا السبيل الوحيد المؤدي إلى حل دائم في شبه الجزيرة الكورية، ستستمر في تشجيع الدولتين الكوريتين على المثابرة في جهودهما نحو إعادة التوحيد المستقل والسلمي.

إن توقيع اتفاق دايتون للسلام في عام ١٩٩٥ فتح آفاقا جديدة لاستعادة السلام وتوطيده في منطقة البلقان. ومع إجراء الانتخابات الأخيرة في البوسنة، بدأت تطورات الحالة تعزز طموحات شعوب المنطقة في السلام والاستقرار والأمن. ومع ذلك علينا أن نظل يقظين. وفي هذا الصدد، يحيي وفد بلدي ويدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وقوة التنفيذ والمحكمة الجنائية الدولية لتوطيد السلام ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي أن يبدي الحزم في تعامله مع هذه المسألة، حتى يمكن القضاء على أية إمكانية لعودة ظهور ممارسات "التطهير العرقي". وعلى منظمة المؤتمر الإسلامي أن تشترك بصورة أوثق في العملية التي بدأت في هذا البلد.

أما الحالة في جامو وكشمير فلا تزال آخذة في التدهور. وقد وجهت منظمة المؤتمر الإسلامي، في مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية التي عقدتها، نداء إلى المجتمع الدولي بأن يحث الأطراف المتنازعة على التقيد بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وهكذا يمكن لشعب كشمير أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير. ونحن نكرر هذا النداء، وندعو الأطراف إلى البدء في حوار بناء.

إن فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي ترأسه جمهورية غينيا، يطلب من الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يتحملا جميع مسؤولياتهما بأن يشتركا اشتراكا حاسما في البحث عن السلام في شبه القارة الهندية. وقرارات مجلس الأمن ٤٧ (١٩٤٨) و ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) بشأن جامو وكشمير التي لا تزال غير منفذة بعد خمسة عقود، ينبغي ألا تظل من بين القرارات المنسية لمنظمتنا. ولذلك، فإن جمهورية غينيا تؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها حكومة باكستان الرامية الى إيجاد حل سلمي لمشكلة جامو وكشمير عن طريق بدء محادثات مع الهند.

إن بلدي يتابع تطورات الحالة في أفغانستان باهتمام كبير. وهو يحث جميع الأطراف المعنية على العمل بروح من الأخوة لاستعادة السلم ولتحقيق المصالحة الوطنية.

وإن جمهورية غينيا - في سياق أعمالها داخل منظمة المؤتمر الإسلامي التي هي عضو مؤسس لها وهي الرئيس الحالي لمجلس وزراء الشؤون الخارجية بها، وهي بلد علماني ذو أغلبية مسلمة قوية - تتفانى من أجل تعزيز التفاهم والتسامح بين المواطنين، والثقافات والديانات، والإسهام في الارتقاء بقوى التقدم والعدالة والديمقراطية في المناطق المسلمة وفي غيرها من مناطق العالم.

في وقت يمر العالم فيه بتغيرات كبيرة لم يسبق لها مثيل من حيث التعقد والمدى، من الأساسي تعزيز ودعم المناخ الدولي الذي سينهض بالسلم والنمو والتنمية. ومن المؤسف أن أفريقيا لا تقوم بدور كبير في المفاوضات الدولية الكبرى. ويجب ألا نظل متفرجين بينما يقوم سائر العالم بإجراء مفاوضات تهمنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ونحن على اقتناع بأن أمام أفريقيا دورا عليها أن تقوم به في هذا المجال.

في الشكل الجديد للعالم اليوم، يمكن لأي بلد مثل جمهورية غينيا - عن طريق سياسته القائمة على السلم، ولأن مصالحه لا تختلف عن مصالح البلدان في سائر مناطق العالم؛ وعن طريق طبيعة علاقاته غير العادية أحيانا مع أطراف في صراعات علنية أو سرية في مختلف المناطق؛ وعن طريق عضويته في مجموعات جغرافية - سياسية متنوعة، ومناطق ثقافية عديدة ومنظمات قارية وغير أفريقية مختلفة - يمكن لهذا البلد - اذا رغب في ذلك، أن يقوم بدور مفيد في المفاوضات الدولية.

وإن ديمومة التنمية والتمتع بها بإنصاف سيكونان بعيدي المنال اذا ظلت الأنماط التي تحفظ وتديم الفوارق القائمة هي التي تحكم العلاقات الدولية. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يعد ارتباطها بالسلم والأمن الدوليين أمرا واضحا، تتطلب من الدول والمؤسسات الدولية - التي هي شريكتنا في التنمية - نهجا عمليا متماسكا تراعى فيه الاحتياجات والحقائق الاجتماعية - الاقتصادية لدولنا.

ومن دواعي سرور وفد بلدي الجهود المبذولة فعلا في إطار تخفيف ديون البلدان النامية، ولذلك يدعو الى تضامن المجتمع الدولي من أجل إحداث زيادة حقيقية في المساعدة الإنمائية، التي بسبب اتجاهها الحالي نحو الانخفاض مصدر قلق حقيقي في وجه احتياجاتنا الملحة للتنمية. وفي هذا الشأن، نرحب بقرارات مؤتمر القمة الأخير لمجموعة السبعة الذي عقد في ليون.

ومع أن اختتام جولة أوروغواي تفتح آفاقا جديدة لتنشيط التجارة الدولية، من الضروري اتخاذ تدابير قوية جديدة لإنقاذ أفريقيا من التهميش والفقر. ومن المحتم من الناحية الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن يقوم المجتمع الدولي وجميع القوى العاملة والشركاء في التنمية - كل في مجال عمله المحدد - بالعمل بروح المسؤولية من أجل وضع إطار

أكثر عدلا وإنصافا للتجارة الدولية وأكثر مواتاة لتحقيق مشاركة اقتصادية حرة ديمقراطية.

ولذلك نهنئ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على جهوده الجديرة بالثناء التي يسرت وضع مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ويود بلدي أن يعرب عن الأمل في ألا تعاني هذه المبادرة من عدم الاهتمام الذي عانى منه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وهذا الفشل من شأنه أن يضر ضررا كبيرا بمصداقية الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، يسعى وفد بلدي الى التنفيذ العاجل لهذه المبادرة الطموحة، لأن مما لا يمكن إنكاره أنها واحدة من أفضل الطرق لإعطاء التنمية فرصة وإعطاء الأجيال المقبلة أملا جديدا.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، ونؤيد القرارات الهامة التي تمخضت عن ذلك المؤتمر والتي تعزز توفير المسكن المناسب للجميع.

وعلى نفس المنوال يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليرحب بعقد مؤتمر القمة العالمي للغذاء في الفترة من ١٣ الى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وتعتقد حكومة بلدي أن تعزيز فعالية منظمتنا يكمن - فوق كل شيء - في إعادة تحديد بعض أهدافها، وبخاصة في تكييف أداء أجهزتها لتعكس بأحسن طريقة الوجه الجديد للعلاقات الدولية. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، تؤيد حكومة بلدي تماما استعراض التشكيل الحالي للمجلس وتوسيع عضويته على أساس التمثيل الجغرافي المنصف حتى يمكن لنصف الكرة الجنوبي - الذي كان منذ ١٩٤٥ مسرحا لصراعات عديدة - أن يشارك في أنشطته التي تشكل عنصرا أساسيا في صيانة السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإنني أتمنى قيام الأمم المتحدة بإعادة هيكلة أجهزتها. وسواء فيما يتعلق بإعادة إنعاش الجمعية العامة وأجهزتها، أو بتوسيع ودعم مجلس الأمن، أو بترشيد الأنشطة والاجراءات، أو بإعادة تحديد البرامج والمهام، أو بدعم الأساسين المالي والمادي للمنظمة، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل بشجاعة ووضوح وإحساس كبير بالمسؤولية من أجل التنفيذ المناسب لهذه الاصلاحات لإعطاء الأمم المتحدة مؤسسات فعالة يمكن الاعتماد عليها وجديرة برؤية وتطلعات شعوبنا.

ولهذا فإن وفد بلدي - بينما يعرب عن ارتياحه إزاء الرغبة الواضحة التي تبديها منظمتنا والجهود التي تبذلها للتكيف مع التغيرات العالمية - يحبذ دعم إمكانياتها وتحسين التفاعل بين مختلف منظمات منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية.

في الختام، تود جمهورية غينيا أن تعرب عن الأمل في أن تنبثق قرارات شجاعة وعملية عن عمل هذه الدورة، كما أنها لا تزال مقتنعة بأن مجتمع الأمم المتحدة الذي نشكله سيواصل العمل بنجاح - بصرف النظر عن الخلافات والاختلافات بشأن النهج الذي يتبع في البحث عن طرق ووسائل تحقيق حلول للمشاكل التي تواجه دولنا - من أجل السلام والأمن والرفاه للجميع، بروح من التضامن النشط، كما حلم الآباء المؤسسون لهذه المنظمة به.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب مراقب فلسطين السماح له بالرد على بيان أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة العامة. وأعطيه الكلمة على أساس قراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٤٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وكذلك، على وجه الخصوص، على أساس القرار الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين والسوابق التي أخذ بها في حالات مماثلة خلال دورات الجمعية العامة المتعاقبة.

السيد القدوة (فلسطين): تحدث ممثل اسرائيل السيد ديفيد ليفي أمام الجمعية العامة هذا الصباح واختار في كلمته أن يؤكد تحدي اسرائيل للمجتمع الدولي كافة وانتهاكها لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بموضوع عظيم الأهمية، وهو المركز القانوني للقدس، المدينة المقدسة. لقد تحدث في خطابه عن القدس

كعاصمة لاسرائيل وكرر الخرافات حول آلاف السنين في هذا المجال.

لقد أكدت هيئات الأمم المتحدة كافة وخاصة مجلس الأمن في العديد من قراراته، أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وأكد المجلس أن كافة الإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للمدينة أو التركيب الديمغرافي لها، باطلة ولاغية. وطالب المجلس اسرائيل بإلغاء هذه الإجراءات وعدم تكرارها. كما طالب الدول الأعضاء بعدم إقامة بعثاتها الدبلوماسية في القدس.

إن كافة دول العالم متوافقة على عدم الاعتراف بالإجراءات الاسرائيلية غير الشرعية باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل، ليس فقط القدس الشرقية المحتلة ولكن أيضا القدس الغربية التي كانت تحت السيطرة الاسرائيلية قبل عام ١٩٦٧.

وعلينا ألا ننسى أن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، الذي تعتبره اسرائيل الأساس القانوني لوجودها، قرر اعتبار القدس كيانا دوليا منفصلا وبالإضافة الى ذلك كله، لا بد من الإشارة الى أن الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني قد اتفقا في إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ الملزم للطرفين على التفاوض حول موضوع القدس في المرحلة الثانية للمفاوضات.

وبالتالي فإن أية إجراءات تتخذها اسرائيل لخلق حقائق جديدة في القدس أو لتدعيم مطالبها، هي إجراءات تنتهك بشكل سافر الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، وفي مقدمة هذه الإجراءات ما قامت به اسرائيل مؤخرا من فتح النفق الذي يمر تحت الحائط الغربي للحرم الشريف، وقبل ذلك هدم المركز الاجتماعي لجمعية برج اللقلق في البلدة القديمة في القدس.

يقدونا هذا الى السياسات الأخرى التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية منذ استلامها مقاليد الحكم بالاضافة الى كل ما سبق، مثل عدم تنفيذ تلك البنود من الاتفاقيات التي استحق تنفيذها، خاصة الانسحاب من مدينة الخليل ومن المنطقة باء من الضفة الغربية، ومثل الاستمرار في فرض الحصار على الأرض الفلسطينية وعدم السماح بحرية حركة الأفراد والبضائع وفقا للجزء الاقتصادي من الاتفاقيات، ومثل استئناف الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس والذي يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والاتفاقات المعقودة بين الجانبين.

إننا نعتبر اللقاءات بين القيادات من الجانبين، بما في ذلك لقاء القمة الذي دعا إليه الرئيس كلينتون وانتهى بالأمس، أمرا إيجابيا. إلا أن هذه اللقاءات لم تحقق، بكل أسف، التغيير اللازم في المواقف والسياسات الاسرائيلية. ويبقى الوضع الذي خلقته هذه السياسات على الأرض خطيرا للغاية، بما في ذلك ما قادت إليه من معاناة لا تطاق للشعب الفلسطيني.

لا بد من الإقرار أمام المجتمع الدولي أن عملية السلام في الشرق الأوسط في خطر كبير وتمر بأزمة جدية بسبب المواقف والسياسات الاسرائيلية. ونحن نأمل أن نرى بشكل عاجل، بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة وبالإسهام المباشر لراعيي عملية السلام، وكذلك لعدد من الأطراف الفاعلة الأخرى بما في ذلك أوروبا - أن نرى - أولا، إعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الأزمة الأخيرة بما في ذلك إغلاق النفق امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦)، وإنهاء حصار المدن والقرى الفلسطينية الذي تشارك فيه الدبابات. ثم أن نرى تغييرا جديا في الموقف الاسرائيلي باتجاه الالتزام المادي بالاتفاقيات المعقودة، والتنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات، والامتناع عن القيام بالأعمال التي تنتهك هذه الاتفاقيات وتجعلها غير ذات فائدة.

فلنعمل جميعا من أجل إنقاذ عملية السلام والالتزام بالأسس التي قامت عليها ومن أجل التوصل الى حل سلمي وعادل لقضية فلسطين ومن أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

برنامج العمل

شغل الرئيس مقعد الرئاسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأن المكتب سيجتمع يوم الثلاثاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الساعة ٩/١٥ في قاعة الاجتماعات ٣ للنظر في طلب إدراج بند إضافي معنون "فتح مركز المراقب للسلطة الدولية لقاع البحار"، الذي عمم في الوثيقة A/51/231.

إعلان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الممثلين بالتواريخ التالية: مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٩٦ سيعقد جنبا الى جنب مع مؤتمر إعلان التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي الذي سيعقد تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة. وسيعقد مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية صباح يومي الاثنين والثلاثاء ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيعقد مؤتمر إعلان التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي ظهر يوم الاثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيفتتح الأمين العام المؤتمرين صباح يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

والإعلان عن التبرعات لبرنامج عام ١٩٩٧ لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فسيبدأ صباح يوم الأربعاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

أما الإعلان عن التبرعات لبرنامج عام ١٩٩٧ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فسيبدأ صباح يوم الخميس ٥ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.